

المحاضر الرسمية

الجمعية العامة



الدورة السبعون

الجلسة العامة ١٨

الثلاثاء، ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، الساعة ١٨/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد ماغتر ليكتوفت (الدانمرك)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد
خالد اليماني (اليمن).

افتتحت الجلسة الساعة ١٨/١٥.

البند ٨ من جدول الأعمال (تابع)

المنافشة العامة

”أود أولاً أن أحمد الله سبحانه وتعالى على أن
منحني هذه الفرصة لأكون مرة أخرى جزءاً من الجمعية
العامة لعام ٢٠١٥ مع قادة من جميع أنحاء العالم. كما
أدعو الله سبحانه وتعالى أن يرشدنا في عملنا خلال هذه
الدورة، وأن يهبنا الحكمة والشجاعة والبركة اللازمة
لتحقيق أهدافنا.

”ولكن قبل أن أتحدث، أود أولاً أن أقدم خالص
تهنئتي للسيد ماغتر ليكتوفت على تولي منصبه الجديد
رئيساً منتخباً للجمعية العامة في دورتها السبعين، كما
أتمنى له كل التوفيق في مساعيه الرسمية طوال فترة عمله.
ويسرني ووفد غامبيا بالكامل دعم رئاسته خلال هذه

خطاب السيدة آجا عيساتو نجى - سعيدي، نائبة رئيس
جمهورية غامبيا

الرئيس بالنيابة: تستمع الجمعية إلى خطاب السيدة آجا
عيساتو نجى - سعيدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا.

اصطحبت السيدة آجا عيساتو نجى - سعيدي، نائبة
رئيس جمهورية غامبيا، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة: يسرني بالغ السرور أن أرحب بفخامة
السيدة آجا عيساتو نجى - سعيدي، نائبة رئيس جمهورية
غامبيا، وأدعوها إلى مخاطبة الجمعية العامة.

تضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات
الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية.
وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U - 0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد
إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



1529593 (A)



صغيرة أو كبيرة، أو إدانتها بقوة على الانتهاكات التي تتضارب بشكل مباشر مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

”ولا أزال ثابتا في استمرار توصيتي للعالم بأسره بالوقوف صفا واحد ضد الهمجية والوحشية المستمرة للأعمال الإرهابية العشوائية التي ترتكب بحق الأبرياء من الرجال والنساء والأطفال، مسببة معاناة لا داعي لها وخسائر كثيرا ما تجعل الضحايا بلا حول ولا قوة ومشردين ويائسين. وبوصفنا مسلمين نعبد الله سبحانه وتعالى، الذي تلفت رسالته المثلثة في القرآن الكريم انتباهنا مرارا وتكرارا إلى ضرورة العيش معا في جو من الإسلام من أجل إنسانيتنا المشتركة، فإننا نحن الأغلبية يجب ألا نظل غير مباليين أو ساكتين على وجه الخصوص فيما يتعلق بأبناء الشيطان الساديين هؤلاء الذين يصممون على تدنيس الإسلام نفسه بهدف وميول واحد - هو إزهاق أرواح زملائهم البشر.

”وأود أن أقول كما قلت في هذا المحفل والعديد من المنتديات الأخرى إن الدعاية ونشر هذه الأيديولوجيات الشيطانية ليست تفسيراً مزيفاً للإسلام - وهو ديانة سامية بالتأكيد - واستهزاء بالمثل العليا الديمقراطية فحسب، بل هي إهانة للذات الإلهية نفسها، مما يجعل من الضروري اليوم أكثر من أي وقت مضى إلغاء وجودها بجميع الوسائل الممكنة. فادعاءهم الزائفة وهجماتهم المتزايدة على المناطق المسالمة تتطلب من الأمم المتحدة على وجه الخصوص التكاتف للقضاء على هؤلاء الوحوش الهمجيين، إذ أنهم لا يضعون أي اعتبار لقدسية الحياة البشرية في المقام الأول.

”إن البلدان المحصورة في مفترق الطرق والغارقة في النزاعات مع الإرهابيين تستحق دعمنا الثابت والقوي.

المداولات. وبعد أن عُهد إليه بهذه المسؤولية الخاصة، من الإنصاف القول بأن العالم قد اجتمع على تحليه بالخصال والقدرات المثالية التي تجعل منه الشخص المناسب للإشراف على الخطة العالمية الحالية لبناء عالم يوفر قدرا أكبر من الرعاية ويخلو من ويلات الحرب والتخلف.

تولى الرئاسة نائب الرئيس، السيد تومو مونتي (الكاميرون)

”كما أود، بالنيابة عن وفد بلدي وبالأصالة عن نفسي، أن أعرب عن شكري الخاص لسلفه، السيد سام كاهامبا كوتيسا، على أدائه المتميز خلال فترة عمله. فنحن فخورون به للغاية وسنظل نتمنى له كل النجاح ونقدم له كل دعمنا في أعماله في المستقبل.

”وأخيرا وليس آخرا، أود أن أسجل إشادتنا الخاصة بالأمين العام بان كي - مون وبأعضاء فريقه المساند بأكملهم الذين، بالرغم التحديات المختلفة، لا يزالون يؤدون مهامهم بنجاح ملحوظ.

”ولم يكن هناك إطلاقا وقت أفضل من هذا لمنظمتنا لكي تتفكر بصورة جماعية وتعقد العزم على الاستجابة بشعور خاص بالإلحاح للتعقيدات المتزايدة للتحديات العالمي التي تهدد بتعطيل مئات الأعوام من الإسلام والتقدم والازدهار الذي حققته البشرية. ولذلك من الضروري ألا تتقاعس الأمم المتحدة، باعتبارها عاملا للتغيير، عن مراعاة وترسيخ تنفيذ القرارات البالغة الأهمية الرامية إلى مساعدة دولنا الأعضاء، وفي الواقع، العالم بأسره على تحقيق نوعية أفضل للحياة واستدامتها للجميع.

”ومن أجل فعالية تحقيق الأهداف التي حددتها هذه الهيئة العالمية لاستقرار الإسلام العالمي وصونه، يجب التوبيخ الفوري لجميع الدول الأعضاء، سواء كانت

مدعومون من جانب الدول والكيانات والأفراد لخدمة مصالح استراتيجية جغرافية - سياسية واقتصادية وعسكرية قائمة على أساس الجشع والكرهية لسائر البشرية.

”كما أناشد الأمم المتحدة التصدي لمرحلة ما بعد تفشي وباء فيروس إيبولا في عام ٢٠١٤ الذي أودى بحياة آلاف الأشخاص وأدى إلى تشويههم، وفي معظم الحالات في منطقة غرب أفريقيا الأشد تضرر. ومع أن للمساهمات النقدية الكبيرة وإرسال الموظفين الطبيين والامدادات تأثيرا كبيرا على احتواء الوباء وعلاجه، فإن هناك دائما آثارا متتابة على القارة بأسرها تقريبا. وأحدث تأخير جهود الاستجابة ومخاوف البشر والتقارير الإعلامية آثارا سلبية واسعة النطاق على عدد كبير من البلدان. ونتيجة لاستمرار تقليص التجارة والاستثمار الأجنبي وإغلاق الحدود وإلغاء الرحلات الجوية، توقعت مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن تخسر أفريقيا أكثر من ٣,٦ بلايين دولار سنويا خلال الأعوام الثلاثة المقبلة. وفي حين لا يزال الفيروس يمثل تهديدا للعالم، فإن هناك عددا من الحلول التي يمكن أن تدعمها الأمم المتحدة لاحتواء المرض ومنعه من إعادة الظهور والانتشار.

”ومن ضمن تلك النهج البالغة الأهمية ضرورة الاستثمار في حملات التوعية والتثقيف وعمليات التطعيم لضمان سلامة وأمن المجتمع العالمي قاطبة. ومن البديهي أنه لا يسعنا سوى مواصلة الإعراب عن تقديرنا الصادق للتدخل الحسن التوقيت والفعال للحكومة الكويتية والاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة، التي ساعدت بقدر كبير نشرها السريع للوجستيات اللازمة، بما في ذلك الأفرقة الطبية، في أشد المناطق تضررا على وقف انتشار المرض.

”وبالرغم من استمرار التحديات، لا تزال أفريقيا وغامبيا تحققان مكاسب فعالة في بلوغ جوانب عديدة

ولذلك أناشد جميع الدول الأعضاء الالتزام الكامل بمبادئ المنظمة الأساسية المتعلقة بتوطيد الحلول الدائمة التي تحمي كل الحياة البشرية وتصونها. وبوصفنا مسلمين حقيقيين وأشخاصا نعبد الله، علينا أن نفهم أن مرتكبي هذه الأعمال البغيضة ينبغي أن يخضعوا لأقصى العقوبات.

”واعترافا بضرورة إحلال الإسلام العالمي، فإن حكومة بلدي تحترم الاتفاق التاريخي الأخير بشأن المسألة النووية الإيرانية، الوارد في خطة العمل الشاملة المشتركة، التي اتفقت فيها إيران - مع الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والصين وألمانيا - على الحد من برنامجها النووي على النحو المحدد. وترى حكومة بلدي أن ذلك إنجاز هام لا سيما مع اتخاذ التدابير المناسبة لأغراض الرصد والمساءلة.

”ومع أننا نرحب بالاتفاق الإيراني لكبح جماح انتشار الأسلحة النووية، لا تزال هناك ضرورة لمعالجة التراجع الدائمة التي تلحق خسائر بشرية كبيرة بشبابنا ونسائنا وأطفالنا، وضرورة نزع فتيل حالات التوتر المستمرة التي لديها احتمالات كبيرة للتصاعد إلى مواجهة نووية. ولذلك أناشد هذه المؤسسة العالمية والمنظمات الإقليمية المكلفة بالمسؤولية عن تسوية النزاعات وحفظ الإسلام وبناء الإسلام تعزيز التزامها بصون الإسلام والأمن الدوليين. فذلك أمر ضروري من أجل وضع حد للتصاعد الخطير لأعمال العنف والإرهاب والنهب في مناطق الاضطرابات المشتعلة في جميع أرجاء العالم.

”ويشكك استمرار هذه النزاعات في كفاءة الأمم المتحدة للاضطلاع بالمهمة الرئيسية التي أنشئت من أجلها في المقاوم الأول. ومع ذلك، من المفارقة أن استمرار هذه النزاعات يشكل مكاسب قيمة للغاية لبعض أعداء الإسلام عديمي الضمير، إذ أن المعتدين والفصائل المعارضة

وعلى النحو المنصوص عليه بوضوح في المقرر ٥٥٧/٦٢ الذي اتخذته الدول الاعضاء بتوافق الآراء، فإننا نحن جميعا، أصحاب المصلحة، ندعم الفكرة الجديدة بالثناء ومفادها أنه ينبغي أن تكون المفاوضات الحكومية الدولية بشأن إصلاح مجلس الأمن مدفوعة من جانب الدول الأعضاء أنفسهم وأن مواقف الدول الأعضاء ينبغي أن تشكل الأساس للمفاوضات في المقام الأول.

”غير أننا لم نحقق بعد تجسيد تلك المبادئ وهذا التوافق في النهج العام والوثيقة الإطارية للمجلس. وحتى يحقق الإصلاح المتعدد الأوجه لمجلس الأمن هدفه المنشود من زيادة الكفاءة والتمثيل الفعال في مناخ تحكمه أساليب عمل ديمقراطية، ينبغي إيلاء أولوية عليا لزيادة تمثيل البلدان الأفريقية تحديدا، الأمر الذي سيتيح لنا فرصا أفضل للمشاركة في عملية صنع القرار في المجلس.

”يجب أن نراعي أن الدول الأفريقية تمثل أكثر من بليون شخص في هذه الهيئة وتشكل ٥٤ دولة ذات سيادة، مما يجعل من المهم بقدر أكبر من أي وقت مضى ويجعلها مؤهلة بقدر أكبر لتخصيص مقعدين دائمين ومقعدين غير دائمين تستحقها أفريقيا عن حق. لكن مناشداتنا لم تلق أذانا صاغية على الإطلاق بالرغم من النداءات المستمرة، على نحو ما ورد في توافق آراء إيزولويني وإعلان سرت، وغيرهما من الوثائق.

”لقد مرت ١٥ سنة على عام ٢٠٠٠ والعملية الأولية لوضع الأهداف الإنمائية للألفية، وبالرغم من إحراز تقدم بدرجات مختلفة فيما بين الدول الأعضاء، لكن لا بد لنا من أن نواصل، من خلال أهداف أوسع نطاقا وأكثر موثوقية واستدامة بالاستفادة من الطلبات المقترحة على نحو يكفل الإنجاز الحقيقي للأهداف التي حددناها لأنفسنا.

لأهداف التنمية المستدامة لعام ٢٠١٥. فبادئ ذي بدء، لا بد أن تظل حماية بيئتنا أولوية رئيسية بوضوح لهذه الهيئة العالمية لأن تغيرات المناخ المسجلة على مدى التاريخ أثرت تأثيرا سلبيا كبيرا على كوكب الأرض وتتطلب اهتماما فوريا ودائما. وفي نهاية المطاف، فإن الكوكب هو الوطن الوحيد الذي يجب أن نحمله بشغف لمصلحة الأجيال الحالية والمقبلة.

”وذلك، في جوهره، يتطلب منا جميعا الصمود بغية الإدارة السليمة لمواردنا الطبيعية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية على السواء. ولم يعد بوسعنا بعد الآن الاستمرار في ادعاء عدم المعرفة أو العيش في حالة إنكار للتحديات التي تواجهها البشرية من جراء الآثار السلبية لنضوب مواردنا الطبيعية، على نحو ما يتجلى اليوم في شكل التصحر والجفاف وتدهور الأرض وتحمض المحيطات من خلال أنشطة الشركات المملوكة للدول والمتعددة الجنسيات، وهي في معظمها من الغرب والعالم المتقدم النمو.

”وعلى هذه الهيئة أن تعمل بالمزيد من الالتزام والعزم على وضع البرامج المستدامة للحفاظ على البيئة، مع أنماط للإنتاج تهدف بشكل فعال إلى مكافحة تغير المناخ، وتحديد نظمنا الإيكولوجية وتعزيز إدارة الغابات وعكس اتجاه التصحر وتدهور الأرض. كما يقع على عاتق الأمم المتحدة التزام بأن تكون قادرة على الصمود لضمان الحد من أخطار الكوارث الناجمة عن الأنشطة البشرية التي كثيرا ما تسبب تلوثا واسع النطاق لبحارنا ومحيطاتنا ومصادر مياهنا النقية.

”ولذلك، لا تزال حكومة بلدي تجدد التأكيد على مدى أهمية تأثير إصلاح مجلس الأمن على المصالح العالمية لجميع الدول الأعضاء والمصالح الدائمة للمنظمة أيضا.

عاملا رئيسيا لتحقيق الصالح المشترك للزوجين والأطفال والمجتمع ككل.

”وأود تحويل الانتباه إلى القارة الأفريقية العظيمة، التي كان أبنائها ومواردها الطبيعية الهائلة على الدوام هدفا للمتسللين الذين انتهكوا حقوقنا الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والإنسانية. وعلى الرغم من وجود منحنى شديد الانحدار في مجال التعلم فيما يتعلق بأن تصبح مكتفية ذاتيا، فقد كانت هناك رغبة، وستظل على الدوام، في أن تبقى أفريقيا إلى الأبد مستقلة عن الحكم الاستعماري والإخضاع.

”في الواقع، فإن حكومة بلدي ودولا أخرى قد قطعت وعدا صارما لمواطنينا بأن هذا العصر هو عصرنا وحققتنا. لقد آن الأوان لأن تبني أفريقيا ثمار إرثها المقدس. لقد حان الوقت لتبذل أفريقيا الخرافات والأكاذيب عن تاريخها وشعوبها. لقد حان الوقت لتمنع أفريقيا الناس من استغلال مواردها الطبيعية الثرية والعظيمة، وتقف دفاعا عن معتقداتها وعن ما يعينها وعن الأفضل لشعوبها. نحن كقارة، لن تسرق منا بعد الآن وسائل وسبل تحقيق التقدم والازدهار.

”من المحزن أن نعيش الواقع المؤسف المتمثل في أن الأمم المتحدة لا يمكنها كسب زخم أكبر لتسوية حالة العنف المتواصل في الأراضي الفلسطينية المحتلة، الذي من الواضح أنه نتيجة استمرار سياسة توسيع المستوطنات ومناخ الإفلات من العقاب فيما يتعلق بأنشطة المستوطنين. وعلى الرغم من أن هناك زيادة هائلة في عدد مناطق الصراع في الشرق الأوسط، الأمر الذي أثر بطرق عديدة على أولويات الأمم المتحدة هناك، يجب ألا يتشتت انتباهنا أبدا عن معاناة الشعب الفلسطيني. لا يجوز المساس بحقه في إنشاء دولة ذات حدود آمنة وعاصمتها القدس الشرقية.

”بالرغم من التطور الملحوظ في التنوع البشري، هناك بعض المبادئ فيما يتعلق بالمعتقدات والقيم الدينية للشعوب، هي مبادئ مقدسة ولا يجوز السماح لأي بلد، كبير أو صغير، بالإساءة لبلد آخر أو ترهيبه لاحترامه التقاليد التي تحكم شعبه. والقيام بذلك مهين وخطير على حد سواء. وفي حين تبدو المادية والإرهاب والجريمة والهوس بأسلحة الدمار الشامل وأنماط الحياة المنحرفة هي ما أصبح عليه الحال اليوم، يجب ألا نشك في أن هناك أفعالا صائبة وأخرى خاطئة وأن هناك نتائج إيجابية وسلبية. ومثلما هناك أنماط من السلوك تنتهك بوضوح القوانين والمعايير المجتمعية، هناك أنماط تشكل إهانة مباشرة لديانات كل منا. وأقول إن كل أنماط السلوك آفة الذكر تغضب الله سبحانه وتعالى وتتعارض مع المبادئ التي تحكم حياة المسلمين والمسيحيين المسلمين والمتحايين على السواء.

”وطوال ٧٠ عاما منذ تأسيس الأمم المتحدة، لم يرح الإعلان العالمي لحقوق الإنسان يحافظ على نفس اللغة بوصفها الأساس في كل قرارات الأمم المتحدة ومؤتمراتها التي تتعلق بالأسرة، وهي أن الأسرة هي الوحدة الطبيعية والأساسية للمجتمع. ومن هذا المنطلق جرى حظر، وينبغي أن يستمر حظر، أي اعتراف دولي بالعلاقات بين أشخاص من نفس الجنس، للتدليل على الأسرة، كما في حالة الزواج المدني بين المثليين وما يسمى الزواج من نفس الجنس. لذلك ونظرا للهيكل الطبيعي للفترة البشرية والمجتمع، يجب ألا نسمح لأنفسنا بأن نخيد عن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان بقبول معتقدات منحرفة تختصر الأسرة إلى موافقة الحكومة على الرغبات الجنسية والعاطفية للبالغين، بدلا من الاعتراف بها بوصفها

في القارة الأفريقية والعالم أجمع. حقق الاجتماع نجاحا باهرا، ومرة أخرى أشيد بصدق أبما إشادة بالدور الاستثنائي الذي اضطلع به قادة وحكومة روسيا في أداء المهمة على نحو جيد.

”وفي الختام، ينبغي لنا في صدارة جدول أعمالنا أن نناقش بجدية الكيفية التي يمكن لنا أن نتصدى بها إلى تطور قضايا مستحكمة في مجتمعاتنا، مثل المتسللين والناهبين المستعدين لأخذ ما ليس لهم حق فيه. على مدى قرون، ظلت القارة الأفريقية هدفا للتدخل والسرقة والاسترقاق على يد القوى الأجنبية. غير أن زيادة التهديدات الإرهابية، والجوع، والفقر والجريمة والمرض تتسع بمعدل أسرع من استخباراتنا ومواردنا وقوتنا. وبالتالي فإن السلام العالمي يتوقف فيما يبدو على جهودنا الرامية إلى اتخاذ تدابير تصحيحية ضد انتشار الظلم.

”ومع أخذ هذا الشاغل الخطير في الاعتبار، أقترح أنه على هذه المنظمة، على أساس وحشية ولاإنسانية تجارة الرقيق، التأثيرات والآثار الممتدة للاستعمار، وانتشار تدمير رأس المال البشري، وسرقة الموارد الأفريقية الأصلية التي غالبا ما تتسم بالندرة ولا توجد إلا في تلك القارة شديدة التنوع، أن تنظر الآن في دفع فاتورة تعويضات عن العالم بأسره واجبة السداد إلى حكومات أفريقيا ذات السيادة.

”لكن ينبغي للأعضاء أن يعرفوا أن هذا العمل وحده لا يكفي للتعويض عن الخسائر التي لا حصر لها في الأرواح والأطراف والمواهب والموارد حيوية الأهمية لأفريقيا لكي تصبح أكثر تقدما واستدامة. إنما يمكن اعتبارها بادرة مقبولة نسبيا للإصلاح وتحقيق العدل عن ما لا يمكن لأفريقيا أن تستعيده.“

هذه الضرورة التي طال انتظارها، ويدعمها العديد من قرارات الأمم المتحدة - ولا سيما القرار ٢٢٥/٦٦ المؤرخ ٢٩ آذار/مارس ٢٠١٢- لم تبرح هي موقف حكومة بلدي بشأن هذه المسألة.

”ينبغي النظر إلى مكافحة المخدرات والاتجار بالبشر باعتبارهما مرتبطان بالأمن الدولي لأهما يشكلان تهديدا خطيرا لجميع المجتمعات. نحن نعلم أن لاستخدام وبيع المخدرات جذورا عميقة في العنف والجريمة المنظمة. ونعلم أيضا أن الاتجار بالمخدرات له صلة بالأنشطة الإرهابية والجرائم الأخرى، بما في ذلك غسل الأموال وبيع الأسلحة والتجارة فيها. ينتشر الفساد واسع النطاق داخل الجماعات المنظمة ذات العقلية الإجرامية. لذلك، فإن المخاطر المتأصلة المتمثلة في الاتجار بالمخدرات والمشاكل المتصلة به تتطلب اتخاذ إجراءات عاجلة من جانب هذه الهيئة الدولية.

”وبالمعدل الحالي، من المرجح أن يصبح الاتجار بالمخدرات وباء ما من بلد يمكن أن يفلت منه لأنه يزداد بإطراد ليصبح خطرا لا تمنعه حدود. لذا فإنني أحث بشدة على أن نتصدى لهذا التهديد بحزم أكبر، مع خطة تشمل المساءلة والالتزام والدعم الدوليين الكاملين. وعلاوة على ذلك، فالضرورة لا تقتصر على القوانين والعقوبات الأشد وحدها؛ إذ لا بد أيضا من بذل الجهود حاسمة الأهمية لاحتواء انتشار تعاطي المخدرات، شأنها شأن الحاجة إلى اتخاذ تدابير التأهيل المناسبة كحل دائم.

”ولا بد لي من أن أؤكد على امتنان حكومة بلدي للاتحاد الروسي لرعايته حوار موسكو - أفريقيا لمكافحة المخدرات، الذي عقد في غامبيا في ٢٣ تموز/يوليه بهدف تحديد أفضل الوسائل للتعامل مع هذا الخطر

صون السلم والأمن وحماية حقوق الإنسان وتعزيزها فضلا عن النهوض برفاه البشرية جمعاء. أما في مجال حفظ السلام، فقد حققت الأمم المتحدة نجاحا لا سبيل لإنكاره في منع تفاقم النزاعات المسلحة وتصعيدها إلى مرحلة الحرب. ومع ذلك، لا يزال على الأمم المتحدة أن تتحمل عبئا إنسانيا ثقيلا، وأن تواصل بناء السلام المستدام، ما يعني مواصلة العمل الإنمائي وتقديم المساعدة إلى الشعوب في الميدان. وإن تايلند لعازمة على تقديم الدعم إلى عمليات حفظ السلام، وخاصة في مجال التنمية.

أما في مجال حقوق الإنسان، فقد دأبت تايلند دوما على إعطاء الأولوية لحماية وتعزيز الحقوق الإنسانية لجميع فئات السكان. فقد عملنا بكل فخر بصفقتنا عضوا في مجلس حقوق الإنسان في الفترة من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١٣، ثم تولينا رئاسته من عام ٢٠١٠ إلى عام ٢٠١١. وقد آلينا على أنفسنا خلال فترة ولايتنا أن نعمل بوصفنا بناءة للجسور بين الأمم ومجموعات الدول ذات الآراء والأيديولوجيات المتباينة. ونؤمن بمبدأ عدم التمييز وبناء الشراكات، فضلا عن بناء قدرات فرادى الدول في جهودها المبذولة لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها.

وفي مجال التنمية، فإن للأمم المتحدة الفضل في تحقيق التقدم والرخاء في جميع الدول الأعضاء. وتعترف تايلند بأنها جزء من هذه الخطة التحولية للعالم التي تجعل من السكان محورا للتنمية بهدف القضاء على الفقر والحد من عدم المساواة وكفالة الصحة والرفاه للجميع وتعزيز الحكم الرشيد وسيادة القانون والحد من مخاطر الكوارث. وما دام تغير المناخ يمثل تحديا رئيسيا لمختلف أهداف التنمية المستدامة، فإن علينا تحمّل المسؤولية المشتركة عن ضمان الطموح والطابع العملي لنتائج الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

فنحن نعيش في عالم بلا حدود ويتسم بترابط المشاكل بصورة معقدة، ويقتضي حلها اتباع نهج شامل إذ لم يعد بوسعنا التعويل على حل واحد ملائم لجميع الحالات. وما

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر نائبة رئيس جمهورية غامبيا على البيان الذي أدلت به للتو.

اصطحبت السيدة آجا عيساتو نجني - س عيدي، نائبة رئيس جمهورية غامبيا من المنصة.

خطاب السيد برايوت تشان - أوتشا، رئيس وزراء مملكة تايلند

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس وزراء مملكة تايلند.

اصطحب السيد برايوت تشان - أوتشا، رئيس وزراء مملكة تايلند، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): يسرني بالغ السرور أن أرحب بدولة السيد برايوت تشان - أوتشا، رئيس وزراء مملكة تايلند، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد برايوت تشان - أوتشا (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): أود، باسم حكومة تايلند الملكية، أن أشاطر الزعماء الآخرين في الإعراب عن تهنئي الحارة إلى الأمم المتحدة في ذكرها السبعين.

وأود أن أتوجه بأصدق مشاعر الشكر إلى جميع البلدان على عبارات العزاء والتضامن معنا في أعقاب التفجير الذي وقع في بانكوك في ١٧ آب/أغسطس. وتدين تايلند بشدة هذا العمل البربري الذي أودى بحياة الكثير من المدنيين الأبرياء. ونحن لن نتسامح مع هذا العنف أبدا. وعليه، أعرب عن عزمنا القوي والثابت على العمل مع جميع البلدان لتوطيد السلام والاستقرار في جميع أنحاء العالم.

لقد أسهمت الأمم المتحدة في غضون السنوات الماضية إسهاما كبيرا في التخفيف من حمة الشعوب والمشاكل التي واجهتها في جميع أنحاء العالم، واضطلعت بدور محوري في

ذلك النهج: الحد من عدم المساواة والتفاوت، وتوطيد سيادة القانون والحكم الرشيد، وتعزيز الوحدة الوطنية والترابط الاقتصادي مع جيراننا والسعي إلى تحقيق التنمية دون الانتقاص من قدرة الأجيال المقبلة على الوفاء باحتياجاتها.

ويمثل تحقيق الأمن والاستقرار على نحو يمكن الشعب من العيش بمنأى عن الخوف والعوز، أولوية قصوى بالنسبة لبلدي. وإني على اقتناع راسخ بأن تايلند لن يتسنى لها تحقيق الاستقرار إلا إذا أصبحنا أمة يتحلى مواطنوها بالفضيلة والكفاءة والاستنارة ويعيشون حياتهم بروح من المسؤولية ومن أجل المصلحة العامة. ويتعين على الحكومة أن تضطلع بدورها في بناء مجتمع كهذا، يشارك فيه الأفراد بنشاط في بناء مستقبل أفضل لأنفسهم وللمجتمع كي يتمتعوا بما يكفي من المرونة لمواجهة التحديات المقبلة.

إن تغير المناخ يمثل تحدياً رئيسياً ويجب أن تتعاون جميع البلدان على إدارته. وتؤكد تايلند مجدداً التزامها بالحد من انبعاثات غاز الدفيئة بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٢٥ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠، تمثياً مع التزامنا بالإسهامات المقررة والمحددة وطنياً. وعلاوة على ذلك، لا يمكن تحقيق الاستدامة إلا إذا وضعنا إطاراً من القوانين العادلة للجميع وعملنا على تعزيز الحكم الرشيد الذي يؤدي بدوره إلى المزيد من الشفافية والمساءلة. وسنشدد أيضاً على الملكية المشتركة وبذل الجهود الجماعية في سائر القطاعات ما دام السكان يمثلون عوامل التغير الأساسية، وأنه يجب أن يبدأ التغيير من الداخل.

وعليه، تعمل تايلند على إجراء إصلاحات شاملة على عدة جبهات كي يكون بلدنا أقوى وأفضل، آمليين في تحقيق الأمن والرخاء والاستدامة وتمهيد الطريق نحو الديمقراطية الوطيدة. وتشمل بعض هذه الإصلاحات الرئيسية تعديل القوانين وتعزيز نظام العدالة وتحسين كفاءة القطاع العام. وما دام ما نفعله اليوم سيصبح تاريخاً غداً، فإنه يجب علينا إنجاز أفضل ما نستطيعه اليوم حتى نذكر أفعالنا هذه بعد مضي

دامت ظروف كل بلد تختلف عن البلدان الأخرى، فإن من الضروري اتباع نهج مختلفة في التصدي للتحديات العالمية المشتركة. واليوم، فقد أصبح لا غنى عن التعاون الدولي الوثيق وتعزيز الشراكات للتصدي لمشكلة الهجرة غير المشروعة، وخاصة هجرة الأشخاص المشردين من جراء النزاع، والتي أسفرت عن أزمات إنسانية طويلة الأمد في أنحاء كثيرة من العالم. وتواجه تايلند أيضاً هذا التحدي. ونؤكد مجدداً التزامنا بالعمل عن كثب مع الجميع للتصدي لهذه المسألة الملحة.

إن للأمم المتحدة في عامها الـ ٧٠ سجلاً جديراً بالثناء في صون السلم والأمن ومنع انتهاكات حقوق الإنسان. ومع ذلك، لا تزال هناك تحديات عديدة تتطلب اتباع نهج كلي مع التركيز بوجه خاص على البعد الإنمائي. ومن الضروري الآن التركيز على إيجاد حل مستدام حقاً لمسألتى السلم والأمن مع مراعاة الصلة القائمة بين التنمية وحقوق الإنسان.

ويعزى النجاح الذي حققته تايلند في الميدانين الاجتماعي والاقتصادي على مدى العقود الثلاثة الماضية، وارتقاؤها إلى مرتبة البلدان المتوسطة الدخل، فضلاً عن مركزها بوصفها شريكاً للتنمية، بقدر كبير إلى فلسفة اقتصاد الاكتفاء الذاتي لجلالة ملك تايلند. ويستلهم النهج الإنمائي الذي تتبعه تايلند فلسفة اقتصاد الاكتفاء الذاتي التي يتبعها جلالته الملك والتي تؤمن بالاعتدال والحكمة والمرونة. فهي تحض أفراد الشعب على التحلي بالأخلاق والحكمة والاعتماد على الذات، فضلاً عن التواضع والعيش في وئام مع المجتمع والطبيعة. ولا ريب أن هذه التنمية - التي محورها الإنسان - تتفق مع خطة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠). وقد تم الاعتراف دولياً بفلسفة اقتصاد الاكتفاء الذاتي لصاحب الجلالة الملك. وفي عام ٢٠٠٦، منح برنامج الأمم المتحدة الإنمائي صاحب الجلالة الملك جائزة الاستحقاق للإنجازات الكبرى في ميدان التنمية البشرية.

وترمي الاستراتيجية التي يقوم عليها نهج حكومة بلدي في مجال التنمية الوطنية، والمستوحى من فلسفة جلالته الملك، إلى تحقيق الاستقرار والرخاء والاستدامة في البلد. وتشمل أهداف

بالإضافة إلى رعاية مزارعنا، يجب علينا أيضا تمكين الفئات الضعيفة الأخرى، مثل النساء، والأطفال والمعوقين، والأشخاص المعرضين لخطر انتهاك حقوقهم الإنسانية وتحولهم إلى ضحايا الاتجار بالبشر، مثل العاملين في قطاع مصائد الأسماك. وتعطي حكومة تايلند أولوية لحل مشكلة الاتجار بالبشر لأنها تشكل انتهاكا خطيرا لحقوق الإنسان وتقتضي تقديم المساعدة الإنسانية في هذا المجال. إن الجهود الشاملة التي نضطلع بها حاليا في مجالات الوقاية، والكبح وإعادة التأهيل سوف تسهم في الجهود العالمية الرامية إلى التصدي لهذه المشكلة.

أما فيما يتعلق بالتحديات الرئيسية الأخرى العابرة للحدود الوطنية، من قبيل الأوبئة والاتجار بالمخدرات، فهذه مسائل تتطلب تعزيز التعاون الدولي. وتايلند مستعدة لتقاسم خبراتنا وأفضل الممارسات لدينا في المجالات التي لدينا دراية فيها، وبالتحديد التغطية الصحية الشاملة، ومراقبة الأمراض المعدية والتنمية البديلة المستدامة. ومن الجدير بالذكر أننا سنعمل في غضون بضعة أشهر على تنظيم المؤتمر الدولي الثاني الرفيع المستوى الخاص بالتنمية البديلة.

تولي تايلند أهمية لبناء ثقافة السلام. وشاركنا أيضا مشاركة فعالة في الجهود الدولية الرامية إلى التصدي للتحديات العالمية. لهذه الأسباب، قررت تايلند الترشح لشغل مقعد غير دائم في مجلس الأمن للفترة ٢٠١٧-٢٠١٨. نعتقد أن بوسعنا العمل بصورة بناءة لتشييد جسر بين أعضاء مجلس الأمن وغير الأعضاء فيه. ونعتقد أن بوسعنا القيام بدور بناء في تضيق الفجوات بين الثقافات والمعتقدات المختلفة. وفي اضطلاعنا بهذه المسؤولية الهامة، نأمل أن نتمكن من تعزيز تفهم جيد والنهوض بالتعاون الدولي في مسعانا الجماعي لتحقيق الاهداف المشتركة للأمم المتحدة.

إننا إذ نولج حقبة جديدة من التنمية، ينبغي إدماج مفهوم الاستدامة في جميع الركائز الثلاث لعمل الأمم المتحدة. وما برحنا منذ عقود نشدد على الكيفية التي يُمكن بها لهذه الركائز

١٠ أو ٢٠ عاما. وتتطلع تايلند لأن تكون أقوى وأفضل وأن تشارك بنشاط أكبر في عمل الأمم المتحدة الرامي إلى بناء مستقبل مشرق لنا جميعا.

وكثيرا ما نتوقع أن يعمل الأقوى على مساعدة من هم أكثر ضعفا وعرضة للخطر. لكن وبالنظر إلى اتساع الفجوة بين الأقوياء والضعفاء، فإنه يجب علينا عدم الاستخفاف بما يمكن أن يفعله من هم في مرتبة وسطى بين هاتين الفئتين.

هذه المجموعة من البلدان المتوسطة الدخل تُشكل في الحقيقة الأغلبية. وربما تكون قوية بما فيه الكفاية للوقوف على أقدامها بينما لا تزال تحتفظ بما لديها من خبرات مفيدة في نموها وتنميتها. لذلك يمكن أن تكون هذه البلدان بمثابة عروة هامة جدا بين الأقوى والأضعف.

إن تايلند بوصفها من البلدان المتوسطة الدخل، تعتقد اعتقادا راسخا بأن التنمية لا يمكن أن تكون مستدامة حقا عندما تمضي بعض البلدان قُدما وتترك بلدانا أخرى متخلفة ورائها. لذلك واصلنا سياسة التنمية الاقتصادية والصناعية "تايلند+١"، وهي سياسة تشمل الجميع وعلى نطاق المنطقة برمتها، بحيث يتسنى لجيراننا المضى قدما معنا جنبا إلى جنب. وهذا يشمل مشاريع من شبكات النقل وإقامة مناطق اقتصادية خاصة على طول الحدود مع جيراننا دعما لرابطة أمم جنوب شرق آسيا.

وفي الوقت الحاضر، تعمل الأغلبية من سكان البلدان النامية في القطاع الزراعي. وتواجه تلك البلدان مجموعة من التحديات، من قبيل الحواجز التجارية، والمنافسة في السوق العالمية، وتغير المناخ، والديون، والفقر وتقليص أعداد القوة العاملة. إن جميع هذه التحديات تعرض الأمن الغذائي العالمي للخطر. ومن هنا، علينا التكاتف من أجل مساعدة البلدان النامية، ولا سيما بالتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب وتعزيز القطاع الزراعي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): يسرني أيما سرور أن أرحب بمعالي السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء والشؤون المالية والأمن القومي وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين، وأدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد غونسالفيس (سانت فنسنت وجزر غرينادين) (تكلم بالإنكليزية): في الإنجيل المسيحي، يوحى سُفر الأمثال بأن متوسط عمر الناس من البشر سبعين عاما، وهو رقم يُبين بدقة متوسط العمر المتوقع الحالي لسكان العالم. واليوم نجتمع للمرة السبعين في حياة الأمم المتحدة مع تساؤل مشروع عما إذا كانت هذه الجمعية التي لم تبلغ درجة الكمال بعد والمؤلفة من أشخاص مصيرهم الفناء قد شهدت أفضل أيامها، أو لربما تتمكن بسبب قوة مبادئنا وأعمالنا من التغلب على تحديات الغد.

تتوق سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى القيادة الحكيمة والمجربة للرئيس موغتر ليكيتوفت خلال الدورة السبعين للجمعية العامة. إن الرئيس ليكيتوفت، الذي سيحتفل بعيد ميلاده السبعين خلال فترة ولايته، بوسعه أن يقف بثقة على العمل الاستثنائي الذي قام به معالي السيد سام كوتيسا في دورة العام الماضي.

من المحتمل هذا العام أكثر من أي مرحلة في تاريخنا الحديث، أن تحيط بجمعيتنا تهديدات ومخاطر عالمية ترغمنا على إيجاد الطرق التي يمكننا بها تسخير مبادئنا الجوهرية المتمثلة في السيادة وعدم التدخل للتغلب على التحديات الراهنة. إن المخاطر الجائحة من قبيل الإرهاب، والأزمات الاقتصادية، والأمراض المعدية وتغير المناخ لا تعترف بالحدود الجغرافية السياسية ولا بالولاية القضائية الحكومية. وعلاوة على ذلك، فإن الآثار المفجعة للمغامرات العسكرية، والتهور الاقتصادي، أو إهمال البيئة لا تقف عند الحدود الوطنية. وبدلا من ذلك، فإنها ترتد إلى نحر مطلقها، على نحو غير متوقع، وفي كثير من

الثلاث أن تعزز كل واحدة منها الأخرى، غير أننا في واقع الأمر اتخذنا إلى حد ما نهج الصومعة نحو السلم والأمن ونحو التنمية وحقوق الإنسان. لقد حان الأوان لتغيير كل ذلك. وحين الوقت الآن لتلاقي جميع المسارات الثلاثة ليتسنى للطريق أمام البشرية في السبعين عاما المقبلة أن يتضمن الوفاء بالوعود وتحويل الرؤى إلى واقع ملموس. فلنعمل على تحقيقها معا ولنجعل طريقنا يُحدث فرقا.

نحن مقتنعون اقتناعا راسخا بأننا نحن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، لدينا القدرة على العمل معا لتغيير العالم نحو الأفضل. وأؤكد مجددا هنا استعداد تايلند للمشاركة مع جميع الدول الأعضاء في جهودنا المتواصلة للتصدي للتحديات التقليدية وغير التقليدية. في الحقيقة نحن متحدون في طموحنا لجعل الأمم المتحدة منارة أمل حقيقية للبشرية.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس وزراء مملكة تايلند على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطُحِب السيد برايت تشان - أوتشا، رئيس وزراء مملكة تايلند من المنصة.

بيان السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء والشؤون المالية والأمن القومي وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية العامة الآن إلى بيان رئيس الوزراء والشؤون المالية والأمن القومي وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين.

اصطُحِب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء والشؤون المالية والأمن القومي وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية في سانت فنسنت وجزر غرينادين إلى المنصة.

والإنعاش وإعادة الإعمار أن تفعل ذلك بأقصى سرعة ممكنة وبأعلى درجة من السخاء.

إن النضالات الوجودية التي نخوضها في مواجهة تغير المناخ تحدث عن موقفنا في المفاوضات المتقطعة بشكل محبط من أجل التوصل إلى اتفاق ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وأماننا شهران من الموعد النهائي للتوصل إلى هذا الاتفاق في الدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية الذي سيعقد في باريس، ولكن المخاطر المحيطة بمحنتنا العالمية لا يقابلها طموح من جانب شركائنا. في الحقيقة، يدل موقف وتعت بعض المتسببين الرئيسيين في الانبعاثات على أن الاجتماع الحادي والعشرين لمؤتمر الأطراف في الاتفاقية ربما يكون عبارة عن مناورة دبلوماسية جوفاء آخر يعطي أولوية للعملية الشكلية على إحراز تقدم ملموس.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين تتمسك بمستقبل أخضر. ونشارك بنشاط في التحول من الوقود الأحفوري إلى مزيج يتألف من الطاقة الشمسية المتجددة، والطاقة المائية وطاقة الحرارة الأرضية. خلال السنوات الثلاث المقبلة، سيتم توفير أكثر من ٨٠ في المائة من احتياجاتنا من الكهرباء من الطاقة المتجددة. وإذا استطعنا الإمساك بزمام مستقبل مناخنا وتحسين أنفسنا من قهور متسببي الانبعاثات، سنقترب من المستقبل بثقة أكبر.

إن تواع وتداعيات الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية لا تزال تستبد بالدول النامية. وتلقي تلك الأزمة بظلال من الشك على جهودنا الجماعية الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وتجعل أهداف التنمية المستدامة التي اعتمدها مؤخرًا في مهبط عدم اليقين. إن التدابير المتعلقة بانتعاشنا لا تتعلق بسلامة المؤسسات التجارية أو معدل نمو اقتصادي يقترب من البطالة، بل أن الطرق التي يتعين علينا بها إصلاح النظام

الأحيان تطال أماكن بريئة. ومن هنا، لا بد لنا اليوم أكثر من أي وقت مضى من أن نعمل على تحديد علاقاتنا الدولية على أساس التعاون والعمل الحاسم.

إن سانت فنسنت وجزر غرينادين بلد صغير وأرخيبيل جبلي مؤلف من ٣٢ جزيرة مبعثرة على أطراف البحر الكاريبي المتألق. غير أن سحر وجمال قممنا الخضراء والمياه البلورية الصافية المتدفق منها تحدى بها مخاطر تغير المناخ. إذ أن ارتفاع منسوب مياه البحار وأمواجه الهائجة تهاجم سواحلنا وهياكلنا الأساسية من وراء شواطئنا، في حين تتسبب الأمطار وتدهور المناخ بالهياكل وفيضانات مهلكة مما يشكل تهديداً داخلياً متواتراً وحقيقياً، ويعرض للخطر الأرواح وسبل كسب العيش.

إن زيادة هشاشة سانت فنسنت وجزر غرينادين والجزر المجاورة لها أمام تغير المناخ واضحة خلال تناوب فترات الجفاف والفيضانات التي ألحقت خسائر وأضراراً تقدر بمئات الملايين من الدولارات في بلدي خلال سنوات متعاقبة. قبل أقل من عامين، جرفت الفيضانات المدمرة ١٧ في المائة من ناتجنا المحلي الإجمالي الهش، وأودت بحياة ١٢ شخصاً. ومسعانا من التعافي والملمة أبناء شعبنا أضحي كفاحاً مستمراً يجري إزاء خلفية من الأمل بأن لا تبتلينا مأساة مماثلة قريباً.

قبل شهر تقريباً، ضربت العاصفة المدارية إريكا جزيرة دومينيكا الشقيقة، التي لا تبعد سوى ١٥٠ ميلاً عن شمال البلد. إن ما لحق بها من موت ودمار جراء العاصفة أمر تنفطر إليه القلوب وبمناخية تذكير آخر قاس لنا بالتهديد المخيف المنذر بالاحترار العالمي وبطبيعة محفوفة بالمخاطر تكتنف تطلعاتنا الإنمائية بسبب مناخ متزايد القسوة.

انضمت سانت فنسنت وجزر غرينادين وغيرها من بلدان منطقة البحر الكاريبي إلى الدول الصديقة في تقديم المساعدة إلى كومنولث دومينيكا في محنته. أتوسل إلى البلدان الأخرى التي لم تقم بعد بدعم هذا الجهد النبيل المتمثل في الإغاثة،

قلق لنا وتجري في دماننا ويتردد صداها في عظامنا. ولا بد لهذه المسائل من أن تشكل جزءا من الحديث عن التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وأن تشكل أيضا جزءا من جهودنا المتضافرة للنهوض بالعقد الدولي للناس المنحدرين من أصل أفريقي.

ومما يؤلمني أنه يجب علي مرة أخرى أن أتكلم عن موضوع تجريد الناس من جنسيتهم بأثر رجعي، وأنه علي أن أطلب بتعويض مناسب مقابل ذلك، وهؤلاء الناس من أبناء هايتي المولودين في الجمهورية الدومينيكية والذين يجري ترحيلهم بشكل قسري إلى هايتي، البلد الذي لا يوجد فيه للعديد من هؤلاء الضحايا سوى صلة قرابة واهية. نحن في الجماعة الكاريبية نتعهد بالعمل مع الأسرة الكاريبية في الجمهورية الدومينيكية للمساعدة في إنهاء هذه المأساة التي تكمن في صميم حضارتنا الكاريبية، غير أن سلطات الجمهورية الدومينيكية لا بد لها من أن تُبدي نية حسنة ليس بالأقوال بل بالأفعال. ونحن في سانت فنسنت وجزر غرينادين لا يمكن أن نظل صامتين أو غير مباليين إزاء هذا الانتهاك الصارخ لحقوق الإنسان. إنها ليست مسألة هجرة من النوع الذي يحتاج حاليا الاتحاد الأوروبي. بل إنها في جوهرها، مسألة حقوق إنسان دولية تنطوي على نوع أخطر من ذلك ويجب على الأمم المتحدة أن تتكلم عنه بشكل واضح لا لبس فيه.

قبل سبعين عاما، تأسست الأمم المتحدة بهدف رئيسي ألا وهو إنقاذ الأجيال المقبلة من ويلات الحرب، وهو نفس المبدأ الأول المنصوص عليه في ميثاقنا. واليوم، لا تزال الحروب والشائعات قائمة وجلبت على البشرية أحزانا يعجز عنها الوصف. وفي كثير من الأحيان تكون هذه الحروب نتاج غطرسة الدول الكبرى وقرارات لا تستند إلى حقائق بل إلى دوافع أيديولوجية خيالية. إن القيام بهذه الأعمال أو عدم القيام بها ينطوي على نتائج تُفاقم على الدوام تقريبا التزايدات الكامنة، وتؤدي إلى تداعيات عالمية غير مرغوبة.

المالي والتزامنا بإعادة ترتيب الأولويات تجعل الشعب ومسألة تخفيف وطأة الفقر في صميم خطابنا الإنمائي.

قال الرئيس الأمريكي الراحل جون كندي ذات مرة أنه إذا لا يستطيع مجتمع حر أن يساعد العديد من الفقراء فإنه عاجز عن إنقاذ القلة من الأغنياء. إن قلعة الثروة ليست منيعة أمام ترايد القلاقل وعدم الاستقرار الناجمين عن الفقر الكاسح. إن إخفاقنا في التصدي للفقر العالمي وكبحه في هذه الحقبة التي تتسم بالوفرة والابتكار يمثل أكبر إهانة لنظامنا الراهن المتمثلة في النزعة التجارية الفجة واستغلال الشركات.

في أي جمعية يكون الباعث على تشكيلها الرغبة في إنهاء الحروب العالمية، يجب أن نتذكر تحذير غاندي ومفاده أن الفقر أسوأ أشكال العنف. ولا يمكن أن نقتصر في عملنا على إعطاء الوعود الجوفاء بشأن حق الشعوب في التنمية. وبدلا من ذلك، يجب أن يظهر ذلك الحق بوصفه القوة الدافعة في هذه السنوات الطويلة من عمر الجمعية. إن جذور الفقر والتخلف المعاصرين عميقة ومتشعبة. ولكن حتى أي طالب غير متعمق في دراسة التاريخ سيقر بالآثار المتعمدة والمستمرة للإبادة الجماعية وترسيخ نظام الرق في الدول الكاريبية. إنها تشكل في مجموعها تركبة ثقيلة من التخلف ومجموعة تاريخية من الأخطاء التي يجب تصويبها.

أكرر النداء الذي وجهته الجماعة الكاريبية من أجل العدالة، وهو نداء يحض المشاركين الرئيسيين في تجارة الرقيق عبر المحيط الأطلسي والمستفيدين منها على تعويض ضحايا تلك التجارة. إن مسعانا إلى تحقيق العدالة تدعمه ٣٣ دولة عضوا في جماعة أمريكا اللاتينية ودول منطقة البحر الكاريبي والعديد من الدول التقدمية على صعيد العالم. وأن مصير شعوبنا الأصلية وتركات العبودية والاستغلال الاستعماري ليست نقاطا حزبية سياسية للحوار ولا مجرد أفكار ثانوية تاريخية. وتوجد دائما حقائق حديثة لا تزال معالجتها مصدر

وبالمثل، فإن عمل حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم، الهام والذي لا غنى عنه، يجب أن يكون فوق الشبهات. ويجب على الأمم المتحدة أن تتحمل مسؤوليتها، ليس عن نجاحاتها فقط ولكن أيضا عن إخفاقاتها الخطيرة أحيانا. إن ادعاءنا التقوى الجماعي يبدو أجوفا عندما تنكر الأمم المتحدة مسؤوليتها التي لا يمكن إنكارها عن نشر وباء الكوليرا في هايتي، الذي أسفر عن وفاة حوالي ٩ ٤٠٠ شخص ونقل ما يزيد عن ٤٠٠ ٠٠٠ إلى المستشفى. فلا يمكن للثغرات القانونية أن تحجب المسؤولية الأخلاقية في هذه الحالة. ولا يمكننا كذلك إدانة العنف الجنسي باعتباره جريمة حرب بينما نغض الطرف عن الأعمال غير المقبولة لبعض حفظه السلام التابعين للأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى. ومن مسؤولية جمعيتنا أن تكون مفتوحة وشفافة لمجابهة هذه الإخفاقات المتفرقة وتقديم تعويضات لضحايا إهمال أو اعتداءات حفظة السلام.

سأقف بعد أسبوع من يوم غد، أي يوم الأربعاء المقبل، على بعد بضعة أمتار من حيث أتكلم اليوم، لأشهد رفع علم دولة فلسطين إلى جانب أعلام الدول الأخرى في مجمع الأمم المتحدة. إن القرار برفع العلم الفلسطيني هنا في الأمم المتحدة، والذي اعتمد بأغلبية ساحقة من الدول الأعضاء، تأييد واضح وضوحا جليا للحل القائم على وجود دولتين، دولة فلسطينية تتوفر لها مقومات البقاء وتعيش جنبا إلى جنب مع جيرانها مع ضمان أمن إسرائيل. غير أن الطابع الرمزي لاحتفال الأسبوع المقبل ليس بديلا عن مواصلة العمل لجعل الحل القائم على وجود دولتين حقيقة واقعة. فمع كل يوم يمر، تزيد الحقائق على أرض الواقع على نحو متزايد من صعوبة هذا الحل. وعلى الرغم من أن النزاع بين دولتي إسرائيل وفلسطين معقد بما لا يدع مجالا للشك، فإنه ليس فوق مقدرة الطرفين والمجتمع الدولي على حلها، وينبغي أن نفعل ذلك. ويجب أن نساعد على القيام بذلك.

إن الإرهاب الدولي يتهددنا جميعا ويتطلب تعاونا دوليا متضافرا. فالتدخل بهدف مكافحة الإرهاب في الحكومات المهددة بشكل كبير من جانب تلك الجحافل الوحشية يجب أن لا يُشككه ذلك الطرف من الحدود الذي تعسكر فيه الجيوش الإرهابية أو الانتماء الأيديولوجي للإنسان. لقد تعلمنا بالفعل أن الإرهاب الحديث أينما تجذر يُمكن أن يُهدد السلام والرخاء في جميع أرجاء المعمورة. ويجب أن يكون القضاء عليه أولوية مشتركة وملحة.

لا بد من أن تكون الدبلوماسية نشطة للغاية في منع نشوب الصراعات ونزع فتيل الخلافات. وفي إطار منطقة السلام التي تضم أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، تشعر سانت فنسنت وجزر غرينادين بالقلق إزاء النبرة الحادة بين الأصدقاء القدم والحلفاء في غيانا وجمهورية فنزويلا البوليفارية. إن نزاعهم على الحدود الذي يعود تاريخه إلى القرن التاسع عشر، ما برج لفترة طويلة يعرقل روابط الأخوة، والتضامن والتعاون الدولي. وبناء على ذلك، ندعو إلى تجديد وتنشيط المشاركة الدبلوماسية في إدارة وحل هذه المسألة الشائكة حلا نهائيا.

طيلة السنوات السبعين الماضية ظل صون السلم والأمن الدوليين واستعادتهما من مسؤولية مجلس الأمن. إن مجلس الأمن، الذي ورد ذكره في الميثاق أكثر من أي هيئة محددة، قطعاً أنه يمر بمرحلة ضعف وخرف، وعاجز عن التصرف بالسرعة والحزم اللازمين للتصدي للتحديات الحديثة. إن ضرورة الإصلاح والتجديد ملحة في أي مؤسسة تدخل عقدها الثامن، وهي ملحة بشكل خاص في حالة مجلس الأمن. إن جهود الإصلاح ما برحت لفترة طويلة ضحية الأطماع الجغرافية السياسية لأعضاء مجلس الأمن المتحصنين وضحية المتناحرين الإقليميين ذوي المطامح الشرعية. لا بد من إنهاء ذلك. بل يجب علينا أن نضمن إنهائه.

الجمعية اخترنا التزعة الانفرادية أحيانا. واختار الكثير منا التزعة العسكرية. واختار العديد كذلك أن يذعن وينافق.

واليوم، ونحن نتطلع إلى مستقبل معقد وغير مضمون دعونا نختار المحبة بدلا عن ذلك - محبة إخواننا في الإنسانية ومحبة كوكبنا ومحبة ملزمة لا للمشاكل، بل للحلول العملية. لأن بالمحبة والإيمان والعمل والأمل كل الأمور تكون ممكنة، بما في ذلك ٧٠ سنة أخرى من أجل خير هذا التجمع العالمي المهم للغاية. فنحن جميعا عمال نجاهد في هذا الكرم. ويجب أن نقوم بواجبنا بحب دون انتظار جزاء.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس الوزراء ووزير المالية، والأمن الوطني وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد رالف غونسالفيس، رئيس الوزراء، وزير المالية والأمن الوطني، وشؤون جزر غرينادين والشؤون القانونية لسانت فنسنت وجزر غرينادين، من المنصة.

خطاب السيد الحبيب الصيد، رئيس حكومة الجمهورية التونسية

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس حكومة الجمهورية التونسية.

اصطحب السيد الحبيب الصيد، رئيس حكومة الجمهورية التونسية، إلى المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): إن من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد الحبيب الصيد، رئيس حكومة الجمهورية التونسية، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد الصيد (تونس) يطيب لي في مستهل هذه الكلمة أن أتوجه إلى السيد ماغنز ليكتوف ومن خلاله إلى بلده الداغرك بأحر التهاني بمناسبة توليه مهام رئيس الدورة السبعين

ويذكرنا موقف الجمعية الواضح فيما يتعلق بفلسطين بمعارضتنا الجماعية الساحقة منذ أمد بعيد للحظر التجاري والاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على شعب جمهورية كوبا. فقد استمر الحظر لمدة ٥٥ من أصل ٧٠ عاما من وجود الأمم المتحدة، وتقاس خسائره ببلايين الدولارات، وفقدان آلاف الأرواح وما لا يحصى من الفرص الإنمائية الضائعة.

وقد أظهر الرئيسان أوباما وكاسترو هذا العام شجاعة جديدة بالثناء في العمل معا من أجل تجاوز سنوات من العداء وعدم الثقة المتبادل بينهما. ولكن الانفراج المرحب به بين البلدين لم يؤد بعد إلى رفع الحصار. وما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله لفك أسر الشعب الكوبي من سلاسل حصار ظالم وغير قانوني عفا عليه الزمن بصورة واضحة. ولا يمكن أن نتردد في ممارسة ضغطنا الجماعي، الذي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة للتقارب الذي طال انتظاره. وبدلا من ذلك، يجب علينا أن نكتف دعواتنا إلى الإلغاء الكامل لهذه المفارقة التاريخية ورأب هذا الصدع في أسرتنا في هذا الجزء من الكرة الأرضية.

وبالتالي، يجب ألا تكون هذه السنة السبعون من عمر الأمم المتحدة سنة عمل فحسب، بل أيضا سنة شمول وتواصل وإنصاف من هذه المظالم المتكلسة. ولذلك، فإننا يجب أن نتجاوز استبعادنا غير المبرر لتايوان من عمل الوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة. إن منظور وخبرة ومثال تايوان كمواطن عالمي نشط ومسؤول كلها حجج بينة تدعم شمولها ومشاركتها الكبيرين. والاستمرار في استبعاد تايوان لا يمكن تفسيره أو تبريره من قبل أي تجمع عالمي رشيد ومتطلع إلى المستقبل.

وفي عامنا السبعين هذا، لنتعهد بتحرير بلداننا وأسرتنا العالمية من أسر الفقر والحرمان والحروب؛ ولنعتق أنفسنا من عبودية التمييز العقلية والعجز المكتسب؛ ولنخلص سياساتنا من التزعة القومية الضيقة والطموح الإمبريالي الذي يعوق الإمكانيات غير المحدودة للروح الإنسانية. ونحن كأمم وشعوب لنا خيارات. وفي السنوات الـ ٧٠ من عمر هذه

الدولية وبأصدقائها وشركائها أن تدعم الجهود الوطنية لا سيما في مجالات تشغيل الشباب والنهوض بالاستثمار ودعم التنمية المحلية والجهوية.

إن التغيرات الإقليمية السريعة والمتلاحقة التي شهدتها منطقة اتمائنا الجغرافي خلال السنوات الأخيرة أفرزت تفاقمًا لخطر الإرهاب الذي بات يهدد أمن واستقرار العديد من الدول في المنطقة ومن بينها تونس.

ولئن حققت بلادنا نجاحات نوعية على الصعيد الأمني في مكافحة ظاهرة الإرهاب، لا سيما عبر إفشال العديد من المخططات الإرهابية والقضاء على العديد من العناصر الإجرامية الناشطة ضمن التنظيمات المتطرفة وإيقاف العديد من المشتبه بهم ووضعهم على ذمة العدالة، فإنها شهدت في غضون هذه السنة عمليتين إرهابيتين جابتين استهدفتا كل من متحف باردو وإحدى الوحدات السياحية بمدينة سوسة في محاولة يائسة لتقويض نمطنا المجتمعي، نمط الوسطية والاعتدال والتسامح، وللإضرار بالاقتصاد الوطني من خلال استهداف القطاع السياحي الذي يمثل أحد أبرز القطاعات الحيوية للبلاد.

وإذ نجدد الإعراب عن عميق أسفنا لما خلفته هاتان العمليتان من خسائر في الأرواح من بين زوار تونس وأصدقائها، فإننا نشدد على أن مقترفي هذه الفظائع لم ولن يفلتوا من العقاب. كما أننا نؤكد على أننا لن نسمح للإرهاب بأن يحقق مآربه أو أن ينال من عزم كل مكونات المجتمع التونسي على دحره.

وتبني خططنا لمقاومة الإرهاب على مقاربة شاملة ومتكاملة تتجاوز ضرورات التعاطي الأمني والعسكري في مكافحة هذه الآفة لتشمل الأبعاد السياسية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك الثقافية.

وعلى الصعيد الدولي بات ما نشهده جميعا من شيوع ظاهرة الإرهاب والتطرف في شتى أنحاء العالم دافعا قويا للتفكير في ضرورة مقاومة الإرهاب ضمن رؤية شاملة تتماشى مع

للجمعية العامة. كما أود أن أعرب عن عميق تقديري للسيد سام كامبا كوتيسا على ما بذله من جهود قيمة خلال رئاسته للدورة السابقة للجمعية العامة.

ولا يفوتني بهذه المناسبة أيضاً أن أعبر للأمين العام، السيد بان كي - مون، عن دعم تونس المتواصل له في الاضطلاع بمهامه السامية.

لقد شهدت تونس خلال السنة المنقضية وخلال هذه السنة تطورات هامة على درب استكمال مسار انتقالها الديمقراطي اتسمت بتنامي الوعي السياسي والحس الوطني لدى الطبقة السياسية ومكونات المجتمع المدني مما مكن من اعتماد الحوار كسبيل أوحده لحل الأزمات والخلافات والبحث عن التوافق لاتقاء الانزلاق نحو العنف والإقصاء والإنفراد بالرأي. وقد اهتمت تونس بفضل هذا النهج التوافقي إلى اعتماد دستور جديد للبلاد جاء مجسما للقيم الأساسية للديمقراطية وحقوق الإنسان وقواعد التداول السلمي للسلطة. كما تسنى لتونس، في إطار استكمال مراحل المسار الانتقالي، تنظيم انتخابات تشريعية ثم رئاسية شهد لها جميع المراقبين في الداخل والخارج بالنزاهة والشفافية والاستقلالية وأنتجت لبنة إضافية على درب إرساء مؤسسات ديمقراطية دائمة وقوية.

ولأن أي نجاح للعملية السياسية يبقى بالتوازي رهن تحقيق النقلة النوعية المنشودة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، تعكف الحكومة التونسية من منطلق وعيها بضرورة مجابهة التحديات المرحلية، ولا سيما معالجة أزمة البطالة والنهوض بالاستثمار والارتقاء بمستويات التنمية الجهوية وتحقيق العدالة الاجتماعية على إعداد الرؤية الاستراتيجية لتونس للسنوات ٢٠١٦-٢٠٢٠ والتي ستحدد بمقتضاها التوجهات المستقبلية الوطنية في مجال التنمية المستدامة.

وإذ تؤكد تونس في هذا الإطار التزامها بالنهوض بمستويات نموها وتحقيق تطلعات شعبها فإنها تهيب بالمجموعة

وإن اعتقادنا لراسخ بأن الحوار يبقى الحل الوحيد لتجاوز الخلافات الداخلية في ليبيا الشقيقة وتحقيق المصالحة الوطنية واحترام إرادة الشعب الليبي بدعم الحل السياسي ونبذ العنف. وأؤكد في هذا السياق على دعم تونس الدائم للشقيقة ليبيا وعلى تأييدها لجهود التسوية السياسية المبذولة برعاية أممية من أجل إقرار الاتفاق السياسي وتشكيل حكومة وفاق وطني تحظى بدعم المجتمع الدولي.

كما أود أن أشدد من على هذا المنبر على أن المخاطر والتهديدات المحدقة بدولنا المجاورة جراء تزايد تمدد نفوذ ما يسمى بتنظيم الدولة الإرهابي بليبيا، يستدعي أكثر من أي وقت مضى مزيدا من التنسيق والتشاور بين دول الحوار المعنية ومساندة دولية لهذه المجهودات حفاظاً على وحدة وأمن واستقرار هذا البلد الشقيق من جهة ودرءاً لكل ما قد يترتب على تفاقم هذا الخطر من تهديدات على دول المنطقة، من جهة أخرى. وفي نفس سياق التعاطي مع الأزمات في منطقتنا، فقد مرت أربع سنوات ونصف والمأساة السورية لا تزال تشتد في صراع بلا هوادة تعددت فيه الأطراف المتناحرة لتعكس مدى استفحال الأزمة السياسية والإنسانية التي فاقت معاناة الأشقاء السوريين بين ويلات الموت والتشريد واللجوء، بما يستوجب تحركاً جدياً عاجلاً للمجتمع الدولي لحشد الجهود وتنسيقها في اتجاه اتخاذ إجراءات فورية لإنهاء العنف والفوضى لحماية الأرواح.

وتهيب تونس بجميع الأطراف الفاعلة في النزاع السوري لتكثيف الجهود من أجل إيجاد تسوية سياسية توافقية للأزمة تحتكم إلى منهج الحوار والحلول السلمية، كما أنها تبارك الجهود المبذولة على الصعيد الأممي بما يحیی الأمل مجدداً في التوصل إلى حل سياسي توافقي جامع يبعد مخاطر التفكك والتقسيم عن سورية.

أطر التعاون القائمة على الصعيدين الثنائي ومتعدد الأطراف. وإذ نثمن كل المبادرات الرامية إلى تنسيق المجهودات الدولية من أجل مكافحة هذه الظاهرة، فإننا نجدد الدعوة من على هذا المنبر إلى عقد مؤتمر دولي رفيع المستوى لمكافحة الإرهاب بتونس لتوحيد التحرك الدولي في هذا الخصوص.

إن ما يشهده عالمنا اليوم من تفاقم مفرع للتزايدات والتوترات على اختلاف أسبابها يبعث على القلق والانشغال الشديدين ويستدعي مضاعفة الجهد من المجموعة الدولية بأسرها من أجل البحث عن سبل الحد من هذه التزايدات بالطرق السلمية لا سيما عبر تغليب لغة الحوار وجهود الوساطة وتعزيز أنشطة بناء السلام.

ولأن القضية الفلسطينية تظل بالنسبة لتونس جوهر الصراع وأم القضايا في المنطقة، فإننا نجدد مساندتنا المطلقة للشعب الفلسطيني الشقيق في مساعيه الرامية إلى استرداد حقه المشروع في تقرير مصيره وإقامة دولته المستقلة.

وإذ تساند تونس جهود استئناف مفاوضات السلام بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وفق جدول زمني محدد لإنهاء الاحتلال وتلك الرامية إلى استصدار قرار أممي ينهي الاحتلال الإسرائيلي ويعيد للشعب الفلسطيني حقوقه المشروعة، فإنها تدين في نفس الوقت الحصار الإسرائيلي المتواصل لقطاع غزة وسياسة الاستيطان الإسرائيلي باعتبارها خرقاً للقانون الدولي وللشرعية الدولية وسعياً لفرض واقع جديد من شأنه تقويض الحل القائم على وجود دولتين وعرقلة جهود استئناف المفاوضات على أساس تسوية تحقق الأمن والاستقرار لكل دول المنطقة.

وفي المحيط المباشر لتونس، يعيش الشعب الليبي الشقيق ويلات أزمة عصفت بأمنه واستقراره وتجاوزت تداعياتها حدود الدولة الليبية لتهدد استقرار سائر أرجاء المنطقة ولا سيما تونس.

بلدان الشمال وبلدان الجنوب، والارتقاء بمستويات التنمية بجميع أبعادها، لا سيما في الدول النامية وأقل البلدان نمواً.

كما أن توفّق المؤتمر الثالث المعني بتمويل التنمية المنعقد في أديس أبابا في تموز/يوليه في اعتماد وثيقة ختامية عكست في جزء كبير منها مشاغل الدول النامية وأقل البلدان نمواً في مجالات تمويل التنمية ونقل التكنولوجيا ودعم القدرات، جاء مكملاً للجهود الدولية المبذولة في هذا المجال.

ولقد حرصت تونس على المساهمة بجدية في إنجاح هذه الأحداث من خلال مشاركتها الفاعلة في مساراتها التحضيرية من منطلق عضويتها في الفريق الحكومي الدولي العامل المفتوح باب العضوية المعني بأهداف التنمية المستدامة، وفي المجموعات الجغرافية ذات الصلة بهذه المسألة،

وفي إطار المشاورات والمناسبات الوطنية والإقليمية التي انتظمت لهذا الغرض. كما تولت تونس مؤخراً في إطار نفس المساعي الرامية إلى دعم جهود الفريق الحكومي الدولي، ولا سيما التحضير للمؤتمر الحادي والعشرين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، الذي سيعقد في باريس في كانون الأول/ديسمبر، إعداد مساهمتها المقررة والمحددة وطنياً، والتي تعكس الجهود الوطنية المبذولة في مجال التخفيف والتكيف، والبرامج المستقبلية في هذا الإطار.

وإذ تشيد تونس بالنجاحات النسبية التي حققتها المنظمة الأممية في المجالات المشار إليها، يبقى اعتقادنا راسخاً بضرورة العمل لجعل أداء المنظمة أكثر نجاعة وفعالية في معالجة أهم القضايا التي تواجهها الإنسانية اليوم، وبخاصة عبر توسيع دائرة صنع القرار وتصحيح الاختلال القائم في العلاقات الدولية وتكريس مبدأ الشراكة.

وإن اختيار موضوع "الأمم المتحدة في سنتها السبعين: السبيل إلى إحلال السلام وتحقيق الأمن وإعمال حقوق الإنسان"

وإزاء ما يمر به اليمن الشقيق من أوضاع خطيرة وكارثة إنسانية باتت تهدد تماسك المجتمع اليمني واستقرار اليمن ووحدته كدولة، فإن تونس تبدي دعمها المطلق ومساندتها لكل المساعي الرامية إلى إيقاف دوامة العنف والحرب ومساعدة اليمن على تجاوز المحنة التي تردى فيها وتخفيف معاناة اليمنيين. كما نثيب بمجمل الفرقاء اليمنيين للعودة مجدداً إلى طاولة المفاوضات وتغليب منطق التوافق والحوار ضمن الإطار الذي سبق التوصل إليه لتنظيم الانتقال السياسي في البلاد.

وليس ببعيد عن هذا القطر العربي الشقيق، بات استفحال الأوضاع في العراق وما شهدته من تغلغل للإرهاب فيه وعمليات إبادة عرقية ودينية مفرجة، مبعثاً على الانشغال والقلق الشديدين لكل بلدان المنطقة، ما يستدعي أكثر من أي وقت مضى وقفة جديّة من قبل كافة الفاعلين على الصعيدين الإقليمي والدولي، وذلك لإعادة الأمن والاستقرار ومساءلة مرتكبي الجرائم البشعة التي طالت التراث المادي والإنساني والذات البشرية على حد سواء، والقضاء على التنظيمات الإرهابية والإجرامية في هذا البلد الشقيق.

لقد تميزت الدورة التاسعة والستون للجمعية العامة بتعدد الأحداث على الأصعدة السياسية والتنموية والأمنية، وشهدت تضامناً ملفتاً لجهود جميع الفاعلين على الصعيد الدولي من أجل توفير سبل النجاح لها من منطلق ما لمسناه من تنامي للوعي بضرورة إضفاء طابع أكثر عدلاً على العلاقات الدولية والحد من الفوارق التنموية وتحقيق التنمية المستدامة للجميع بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ولعل من أبرز تلك الأحداث انعقاد مؤتمر قمة الأمم المتحدة المعني بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وما انبثق عنها من قرارات هامة من شأنها المساهمة الفعلية في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠) في التقليل من نسب الفقر وتحقيق النهوض الاجتماعي والإسهام الفعلي في الحد من الفوارق بين

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): إن من دواعي سروري العظيم أن أرحب بدولة السيد سامويلا أكيلي سي بوهيفا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغغا، وأن أدعوه إلى مخاطبة الجمعية العامة.

السيد بوهيفا (تونغا) (تكلم بالإنكليزية): أهني السيد ماغنز ليكتوفت على توليه رئاسة الجمعية العامة في دورتها السبعين، وأؤكد له دعمنا الكامل. وأود أيضا أن أشكر سلفه، السيد سام كوتيسا، على عمله الممتاز، وأشكر الأمين العام بان كي - مون على قيادته.

إنني أقف أمام الجمعية العامة تواضعا أمام الكلمات التي أدلى بها قداسة البابا فرانسيس قبل أيام فقط أمام هذه الهيئة (انظر A/70/PV.3). وأشعر بالتواضع لأن قداسة البابا قد تكلم في خطابه بصورة مباشرة عن تلك المسائل السياسية التي تشغلنا جميعا - أي تلك المسائل التي يمكننا تسويتها بسهولة إن أبدينا المزيد من الالتزام السياسي والإرادة السياسية. غير أن قداسة البابا تكلم بلغة أرفع شأنًا من السياسية - عن الأخلاق والواجبات الأخلاقية. وهذه المبادئ والمثل العليا هي التي ما فتئت توجهني طوال حياتي.

ونحن في هذه القاعة متمسكون في كثير من الأحيان بفكرة مجردة ندعوها "الإرادة السياسية": الإرادة السياسية المطلوبة للتصدي لتغير المناخ وللعناية للبيئة، والتصدي للتفاوتات العالمية المدمرة في ميدان التنمية. وتصرف هذه الفكرة المجردة انتباهنا. فهي تصرف انتباهنا عن الحاجة إلى الالتزام الأخلاقي والشجاعة الأخلاقية. وإن لغة الأخلاق هذه هي التي تفصح جيدا عن تسامي واجب "عدم السماح بتخلف أحد عن الركب". ومن منطلق الالتزام الأخلاقي هذا أتكلم عن الأعمال التي اضطلعت بها حكومتي لخدمة أولئك الذين يعانون من نقص الخدمات، ولتحقيق تطلعاتنا الواردة حاليا في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

كمحور للدورة الحالية للجمعية العامة يستدعي الوقوف وقفة تأمل إزاء ما تحقق في هذه المجالات.

إننا جميعا اليوم مسؤولون عن تعديل هذه التوازنات المختلة، وتغيير مصير شعوب الإنسانية قاطبة في اتجاه تحقيق مزيد من العدل والمساواة وتحقيق التنمية المستدامة المتكافئة وطردها وحس التفرقة والتصادم ومد جسور التواصل والعمل المشترك في كنف الاحترام المتبادل.

وإن تونس لن تدخر جهدا من موقعها في سبيل تحقيق هذه الأهداف النبيلة.

ختاما، أود أن أجدد الإعراب عن أملتي في أن أرى منظمنا الأُمّية قادرة على التغلب على التحديات التي نواجهها اليوم، وأن تتمكن بفضل الإرادة المشتركة للدول الأعضاء من تحقيق السلم والنماء والأمن. وإني لعلّ يقين بأن القواسم المشتركة التي تجمعنا تفوق بكثير الاختلافات التي قد تفرقنا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): باسم الجمعية العامة، أود أن أشكر رئيس حكومة الجمهورية التونسية على البيان الذي أدلى به توا.

اصطحب السيد الحبيب الصيد، رئيس حكومة الجمهورية التونسية، من المنصة.

خطاب السيد سامويلا أكيلي سي بوهيفا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغغا.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): تستمع الجمعية الآن إلى خطاب رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغغا.

اصطحب السيد سامويلا أكيلي سي بوهيفا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغغا إلى المنصة.

قادرين على الالتحاق بالمدارس ويتقدمون نحو التعليم العالي. ويسرنا أن نلاحظ أن الأولويات الجديدة الـ ١٤ بالنسبة لتونغا للسنوات الـ ١٥ المقبلة، على النحو المبين في تقريرنا النهائي عن الأهداف الإنمائية للألفية، مدرجة في الأهداف الـ ١٧ لعام ٢٠٣٠، الهدف ١، القضاء على الفقر؛ الهدف ٣، الصحة الجيدة والرفاه؛ الهدف ٤، التعليم الجيد؛ الهدف ٥، المساواة بين الجنسين؛ الهدف ٨، توفير العمل اللائق والنمو الاقتصادي؛ الهدف ٩، تحفيز التصنيع وتشجيع الابتكار والهيكل الأساسية؛ الهدف ١٠، الحد من انعدام المساواة؛ الهدف ١٥، حماية النظم الإيكولوجية البرية؛ الهدف ١٧، الشراكة من أجل الأهداف الإنمائية للألفية.

لذلك،ؤكد هنا مرة أخرى دعم حكومي الكامل للبرنامج، وبمساعدة شركاء التنمية، سوف نبذل كل ما في وسعنا لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠. اتبعنا في تونس أفضل الممارسات في رحلة الأهداف الإنمائية للألفية. لقد كانت تجربة رائعة تعلمها بلدي وسوف نعتمد أفضل الممارسات نحو تنفيذ الأهداف الإنمائية الجديدة والخطة برمتها.

إن تونس، بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية في منطقة المحيط الهادئ، يجب أن تحقق الأهداف المتعلقة بالمحيطات والبحار، وتغير المناخ، لضمان إمكانية الحصول على الطاقة المستدامة للجميع، وتعزيز مجتمعات مسالمة وشاملة للجميع من أجل التنمية المستدامة. ومما يساعد تونس حالياً أيضاً الأولويات والالتزامات الواردة في إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، الأمر الذي يمثل التزاماً دولياً بإقامة شراكات حقيقية ومتينة. وقد عمل على النهوض بذلك حوار شراكات الدول الجزرية الصغيرة النامية لهذا العام، وإنشاء إطار الشراكات للدول الجزرية الصغيرة النامية، وورد في تقرير وحدة التفتيش المشتركة تقييم لدعم منظومة الأمم المتحدة للدول الجزرية الصغيرة النامية. إن العلاقة بين مسار ساموا

وبصفتي أول ممثل منتخب ديمقراطياً من قبل الشعب لتولي منصب رئيس الوزراء في بلدي، يسرني بصفة خاصة إدراج الهدف ١٦ المتعلق ببناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات في خطة التنمية المستدامة. ويتعلق ذلك الهدف بفكرة الحكم الرشيد - بوصفه المبدأ التوجيهي لحكومي في ظل نظامنا الديمقراطي. وهو يفي بالغرض تماماً، فضلاً عن كونه مبدأ ما زلت أطالب جميع الحكومات المعاصرة المتعاقبة في تونس بالالتزام به على مدى ما يقرب من ٣٠ عاماً من عملي في حقل السياسة.

في الواقع، إن شعار حكومي يضم الحكم الرشيد، والشفافية، والمساءلة، والقانون والنظام التي ستحفز جميع الأهداف الإنمائية الأخرى في البلد. ومن هنا، فقد كرست حكومي الوقت والموارد من أجل تعزيز مؤسسات الحكم من خلال اتخاذ تدابير من قبيل إنشاء لجنة معنية بمكافحة الفساد، والنظر في نهج أخرى لإزالة التحديات والقيود المفروضة على التنمية المستدامة في البلد، مثل المفاهيم الثقافية والمعتقدات الدينية.

من المستحيل تحقيق أهداف الحكم الصالح والمؤسسات الفعالة المسالمة والشاملة من دون التأييد الكامل لحقوق الإنسان لجميع الشعوب التي تعيش في مناطق الصراع في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك في جزر المحيط الهادئ. تكرر تونس نداءها للوقوف على الأسباب الجذرية لهذه الصراعات التي ينبغي حلها بالوسائل السلمية، والاعتراف الكامل بمبدأ سيادة الدول.

أما وقد اعتمدنا خطة التنمية، فإن التحدي الرئيسي أمامنا في هذه الدورة السبعين للجمعية العامة يتمثل في ترجمة هذه التطلعات إلى أعمال ملموسة. يبين تقريرنا النهائي لعام ٢٠١٥ عن الأهداف الإنمائية للألفية أن الإنجاز في مجالي الصحة والتعليم ساعد على المحافظة على موقف تونس نحو مؤشر التنمية البشرية. لقد أصبح شعبنا الآن يتمتع بمستوى مقبول من نوعية الخدمات الصحية، وأصبح الأطفال والشباب

ولذلك ينبغي تضمين أوجه الضعف هذه في حسابات تمويل التنمية بهدف مساعدة الدول الجزرية الصغيرة النامية. ويجري حاليا استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أساسا لتحديد إمكانية حصول الدول الجزرية الصغيرة النامية على التمويل الإنمائي، والأحرى الاستعاضة عن ذلك بالنهج الشامل الذي يعترف بضعفنا أمام الكوارث الطبيعية. تلك الخطوة من شأنها تخليص تونغا من زيادة المديونية بالحصول على الأموال من المؤسسات المتعددة الأطراف من أجل إعادة الإعمار في أعقاب الإعصار. تحصل تونغا حاليا على هذه الأموال شريطة تقديم ٥٠ في المائة على شكل منحة و ٥٠ في المائة على شكل قرض. ولذلك، نؤيد الاقتراح باعتماد مؤشر جديد يعكس الخصائص المحددة الفريدة لتنميتنا الوطنية.

ما فتئنا ملتزمين التزاما تاما بإدارة وصون المحيطات والبحار. وهذا العام، بدأت تونغا، مدة عضويتها في السلطة الدولية لقاع البحار. أما في الوطن، فقد عملنا على سن قوانين تتعلق بأنشطة التعدين في قاع البحار ضمن تشريعاتنا الوطنية بموجب الأحكام ذات الصلة لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وما زلنا ملتزمين بالحفاظ على الموارد في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية والاستخدام المستدام لها، ونؤيد تأييدا كاملا الجهود الجاري بذلها صوب وضع صك يتعلق بالمسألة ذاتها. ولذلك نرحب بالاجتماع الأول لتحالف المحيط الهادئ في أيار/مايو، تحت رعاية مكتب مفوض المحيط الهادئ، ومنتدى جزر المحيط الهادئ في فيجي لمناقشة مواقف الحكومات، والقطاع الخاص والمجتمع المدني، بشأن الاتفاق الجديد لتنفيذ اتفاقية قانون البحار بشأن التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. أما في داخل منطقتنا الاقتصادية الخالصة، فنواصل مكافحة مشكلة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم. إننا إذ نرحب باعتماد الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلقة بالمحيطات والبحار، نؤيد مؤتمر

وخطة التنمية لعام ٢٠٣٠ راسخة، ويجب علينا الحفاظ على الصلات بين هذه الوثائق ونحن نستعرض ما أحرزناه من تقدم. إن مسار ساموا له مغزاه أيضا نظرا لاعترافه الرئيسي بأن التحديات التي تواجهها دولة جزرية كتونغا مختلفة ومن ثم، تؤهل بلدنا كحالة خاصة من حالات التنمية المستدامة بحاجة إلى دعم هادف ومصمم خصيصا لتلك الحالات. وقد أعيد التأكيد على هذه الرسالة خلال المناقشات بشأن سبل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠، حيث تم تعزيزها وهو ما يمكن تلمسه بوضوح في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، حيث تشير الوثيقة في ٢٥ فقرة إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية.

ثمة جزء رئيسي من خطة التنمية لم يتم إنجازه بعد، في الوقت الذي نتطلع فيه إلى خاتمة ناجحة لمفاوضات اتفاق المناخ في باريس التي ستجري في نهاية هذا العام. ولا بد لذلك الاتفاق من أن يؤكد من جديد الهدف النهائي لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ لتحقيق الاستقرار في انبعاثات غازات الاحتباس الحراري في الغلاف الجوي. ما زالت تونغا شديدة التأثر بالكوارث الطبيعية التي ما زالت من حيث تواترها وقوتها التدميرية. لا يزال تغير المناخ يشكل تهديدا قاطعا لشعبنا، ومجتمعنا، وسبل عيشنا وبيئتنا الطبيعية.

وفي هذا الصدد، نرحب بالحوار الذي جرى في مجلس الأمن، والحوار الذي سيعقد على هامش حدث جانبي يستضيفه وزيرا خارجية فرنسا وألمانيا بعد ظهر الغد، وسيتطرق إلى الآثار الأمنية لتغير المناخ، ونؤيد الاعتراف بالصلات بين المناخ والسلام والأمن الدوليين. ونؤكد مجددا دعمنا للنداء الموجه إلى الأمين العام بشأن تعيين ممثل خاص معني بالمناخ والأمن لإجراء البحوث وتقديم تقرير عن هذه الصلات.

إن ضعف تونغا أمام الكوارث الطبيعية يشدد مجددا على الحالة الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية في التنمية المستدامة،

الالتزام الأخلاقي على الصعيد الدولي والإقليمي والوطني، وإلا فإننا سنتخلف عن الركب.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): باسم الجمعية العامة، أشكر رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة، ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغنا على البيان الذي أدلى به من فوره.

اصطحب السيد سامويلا أكيليسي بوهيفا، رئيس الوزراء ووزير الخارجية والتجارة ووزير التعليم والتدريب في مملكة تونغنا من المنصة.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة جولي بيشوب، وزيرة خارجية كومونولث أستراليا.

السيدة بيشوب (أستراليا) (تكلم بالإنكليزية): نجتمع هنا في هذا اليوم الهام للأمم المتحدة، بعد ٧٠ عاما على تأسيسها. لقد وصف ممثل أستراليا إلى مؤتمر سان فرانسيسكو في عام ١٩٤٥ الجمعية العامة بأنها المكان الذي ينبغي أن يكون فيه ضمير شعوب العالم أقوى تعبيرا وأكبر صدى. إذن، من المناسب للمرء هنا في قاعة الجمعية العامة أن يتأمل في ما حققته الأمم المتحدة وما تحتاج إلى تحقيق في المستقبل.

كل يوم تقدم الأمم المتحدة خدمات حيوية في كثير من أنحاء العالم. وكثيرا ما يمر هذا العمل الهام من دون أن يلاحظه كثيرون أو يقدره غير المتلقين مباشرة لذلك الدعم. وتعترف أستراليا بالعمل المكرس، والشجاع الذي يقوم به في كثير من الأحيان الآلاف من موظفي الأمم المتحدة في الميدان لحماية الفئات الضعيفة من المواطنين، وتقديم المساعدة الإنسانية الحيوية، وإعادة بناء المجتمعات المتضررة ودعم التنمية. وتضطلع الأمم المتحدة بعملها في ظل بيئة تتسم بعداء متزايد. إن العالم يواجه اليوم عددا غير مسبوق من النزاعات الطويلة الأمد والعويصة، مما يؤدي إلى تشريد السكان على

الأمم المتحدة المقترح عقده كل ثلاث سنوات بشأن المحيطات والبحار لدفع عجلة التقدم بشأن الهدف.

بينما نعمل على ترجمة خطة العمل الجديدة إلى عمل ملموس، ندرك أنه يجب على المنظومة الإنمائية للأمم المتحدة أن تتكيف لتتناسب مع الأولويات الجديدة.

ونؤيد الجهود الرامية إلى ضمان وفاء الأمم المتحدة بغرض تنفيذ الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠، ونتوق إلى مواصلة الحوار بشأن وضع منظومة الأمم المتحدة الإنمائية في الأجل الطويل. وعلى نفس المنوال، تؤيد تونغنا مواصلة الجهود الرامية إلى إصلاح مجلس الأمن من خلال عملية حكومية دولية سعيًا إلى جعله هيئة أكثر تمثيلا وشمولا وتجسيدا للواقع الراهن.

أخيرا، قطع معظمنا شوطا طويلا بأمل التماس الحلول. يجب ألا تحول أولوياتنا السياسية أنظارنا عن الدعوة المترسخة في الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠ من أجل عدم إغفال أحد. أود أن أشدد مجددا على أن هذه الدعوة موجهة لنا بوصفنا قادة للعمل معا ضد الظلم وغيره من ضروب الانتهاك الوحشي لحقوق وكرامة الإنسان، كما نشهد في حالة بابوا الغربية في ميلانيزيا في منطقة المحيط الهادئ، وبمقدورنا القيام بذلك. إنه خيار بوسع ذوي السلطة والامتياز ممارسته. ومن واجب الأمم المتحدة متابعة العمل على نحو وثيق بشأن قضية بابوا الغربية هذه، واتخاذ الإجراءات اللازمة من أجل كبح هذه الأنشطة الوحشية وغير الإنسانية.

يجب علينا نحن القادة أن نرتقي إلى نظام أخلاقي يتجاوز المصالح، وأن نهتدي بما هو عادل ويمكن الاحتكام إلى القضاء بشأنه. ويساورني القلق إزاء رسالة قداسة البابا فرانسيس وغيره من قادة العالم التي استمعنا إليها في الأيام القليلة الماضية، وربما لم يتم الاستماع إليها جيدا حقا. إنها رسالة مفادها أنه علينا التزام، وواجب، وأكرر التحدي. ويجب علينا الوفاء بهذا

لعام ٢٠٣٠ بأن النمو الاقتصادي، بما في ذلك من خلال استثمارات القطاع الخاص والتجارة، أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وتسلم أيضا الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠ بأنه ولئن كانت المساعدة الإنمائية الرسمية لاتزال هامة، فإنها ليست سوى مصدر واحد لتمويل التنمية. وتؤكد الخطة الإنمائية لعام ٢٠٣٠ بأن نوعية المساعدة مهمة وأن الشراكات الحقة من أجل التنمية جوهريّة، أي شراكات تقوم على أساس الاحترام والتعاون. هذا ما تسعى أستراليا إلى تحقيقه مع أصدقائنا وجيراننا في منطقة المحيط الهادئ.

إن تغير المناخ يشكل تحديا لجميع الدول مما يقتضي الأمر القيام بعمل حاسم. ولن يكتب لنا النجاح في الحد من الانبعاثات العالمية إلا إذا كانت هناك مشاركة من جانب جميع أعضاء الأمم المتحدة. وقد أعلنت أستراليا عن تقديم مساعدة قوية ومسؤولة وقابلة للتحقق لدعم العمل الدولي في مجال المناخ بعد عام ٢٠٣٠، ونحن ملتزمون بأن نكفل لمؤتمر الأمم المتحدة للمناخ المزمع عقده في باريس في نهاية العام بأن يكون المنبر اللازم لضمان اتباع نهج جماعي لتحقيق الهدف، وهو ارتفاع درجة حرارة تقل عن درجتين مئويتين.

ثمة حقيقة لا مفر منها. لا يمكننا تحويل عالمنا إلا إذا كانت مكانة المرأة ضمن تحوله. وتتطلب منا خطة التنمية لعام ٢٠٣٠ أن نحقق المساواة الكاملة بين الجنسين. وهذا ليس هو فقط الشيء الصحيح الذي يتعين علينا القيام به؛ بل من الحصافة القيام به، ومن الجوهري تحقيق التنمية المستدامة والنمو الاقتصادي الشامل والمنصف. أنشأت أستراليا صندوقا قوامه خمسين مليون دولار للمساواة بين الجنسين وذلك من أجل الإسراع في دعم المساواة بين الجنسين في برنامجنا الإنمائي الذي يجري تنفيذه في منطقتنا، أي منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

لا بد من تصعيد الكفاح على آفة العنف ضد النساء والفتيات.

نطاق واسع، ويجعل الحاجة إلى تقديم المساعدة الإنسانية ماسة أكثر من أي وقت مضى منذ الحرب العالمية الثانية. يشكل الإرهاب اليوم خطرا عالميا. وحجم التحدي الذي يواجه التنمية هائل. ومع ذلك، يجب أن نعترف بالإنجاز الرائع، أي ميثاق الأمم المتحدة. من الجدير بالذكر أننا ما زلنا نعتدي اليوم بالقيم والتطلعات التي تبلورت قبل سبعة عقود.

إن أستراليا، بوصفها مشاركا نشطا في مؤتمر سان فرانسيسكو، تفخر بإضافة عنصر رئيسي إلى الميثاق، أي المادة ٥٦، المعروفة باسم وعد أستراليا. بموجب هذه المادة، تتعهد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باتخاذ إجراءات فردية أو مشتركة من أجل النهوض بمستويات أعلى للمعيشة؛ وتقديم حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية الصحية الدولية وللمشاكل المتصلة بها، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتقيّد بها على الصعيد العالمي. لقد قطعت أستراليا ذلك التعهد لدى توقيعها على الميثاق في عام ١٩٤٥. واليوم فإنني أؤكد مجددا ذلك التعهد.

إن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، (القرار ١/٧٠) الذي اتخذ بالإجماع يوم الجمعة الماضي في الجمعية العامة، دليل على تعهد أستراليا، وشهادة على الدور الأساسي للمنظمة. إن الأمم المتحدة فقط التي تمكنت من تحقيق هذه النتيجة الرائعة. ولا بد من أن تكون أهداف التنمية المستدامة طموحة. فلنأخذ في الاعتبار فقط الأهداف الخمسة الأولى: القضاء على الفقر المدقع في كل مكان؛ والقضاء على الجوع؛ وضمان التعليم الجيد؛ وضمان حياة صحية؛ وتحقيق المساواة بين الجنسين؛ وضمان التمتع بأنماط عيش صحية. إذا ما حققنا جميع الأهداف الـ ١٧، سوف نحول عالمنا من أجل تحسين الحياة البشرية.

يجب أن نضمن الحفاظ على الروح الممتازة للتعاون التي سادت عملية المفاوضات، بينما نعمل من أجل تحويل هذه الأهداف الطموحة إلى واقع ملموس. تسلم الخطة الإنمائية

تمكين النساء والفتيات، تعزيز الحوكمة والمؤسسات الديمقراطية، وتعزيز حرية التعبير والنهوض بحقوق الإنسان للجميع.

وستكون أستراليا في طليعة الجهود الرامية إلى مساءلة أولئك المسؤولين عن انتهاكات حقوق الإنسان ووضع مزيد من تدابير المنع والمساءلة الفعالة. وسوف نثابر في جهودنا لضمان إلغاء عقوبة الإعدام. سوف تعكس فترة عضويتنا في مجلس حقوق الإنسان تنوع مجتمع أستراليا الشامل، وتبني على جدول أعمال الحكومة الأسترالية المحلي القوي في مجال حقوق الإنسان.

هناك دول تبدو بالنسبة لها تطلعات خطة عام ٢٠٣٠، وفي الواقع وعود ميثاق الأمم المتحدة، بعيدة المنال أو غير قابلة للتحقيق. لا تزال ولايات الحرب تمزق الأسر والمجتمعات المحلية والبلدان ومناطق بأكملها. وبوصفنا عضوا غير دائم العضوية في مجلس الأمن، شهدنا بشكل مباشر الصعوبات التي يواجهها المجلس في الاستجابة للأزمات والتراعات في سورية والعراق وليبيا واليمن وجنوب السودان وجمهورية أفريقيا الوسطى ومالي. وليس هناك دمار أكبر منه في العراق وسورية. ينشر داعش الخراب ويلحق الضرر بالأفراد والأسر والمجتمعات المحلية، ويدمر التراث الثقافي للعالم في انتهاك صارخ للقانون الدولي وبما يتعارض مع المفاهيم الأساسية للأخلاق. لا يمكن السماح لها بأن يسود.

تشارك أستراليا في العمل العسكري للتحالف لمكافحة داعش في العراق وسورية. نحن نفعل ذلك في إطار الميثاق وبطريقة تتفق مع القانون الدولي. يتطلب دحر داعش العمل العسكري والسياسي على حد سواء. إن المصالحة والحكم الشامل للجميع في العراق أمران أساسيان لتقليص جاذبية ودعم داعش. ولم نبرح ندعو إلى حل سياسي من شأنه أن يضع حدا للصراع في سورية، ونؤيد جهود مبعوث الأمم المتحدة، ستافان دي ميستورا، لتحقيق تلك الغاية.

في الأسبوع الماضي، أعلنت الحكومة الأسترالية سياسة محلية جديدة، برنامج سلامة المرأة وحجمه ١٠٠ مليون دولار، لتحسين خدمات الدعم المباشرة وتوفير الموارد التعليمية للمساعدة على تغيير المواقف المجتمعية إزاء العنف وسوء المعاملة. وبالمثل، فإن برنامجنا للمعونة الخارجية يساعد البلدان في منطقتنا في الجهود الرامية إلى القضاء على العنف ضد النساء والفتيات. إن جدول أعمال الأمم المتحدة للمرأة والسلام والأمن أحدث تغييرا في تفكيرنا الجماعي بشأن دور المرأة في الصراع. نحن بحاجة الآن إلى وضعه موضع التنفيذ. ولهذا السبب عملت أستراليا مع الولايات المتحدة لإصدار أول دليل للقادة العسكريين لتنفيذ جدول أعمال المرأة والسلام والأمن في الميدان.

ومن العناصر الرئيسية في خطة عام ٢٠٣٠ أن المجتمعات المسالمة والشاملة للجميع أمر أساسي لتحقيق التنمية المستدامة. وتشكل حقوق الإنسان والحكم الرشيد والمؤسسات المفتوحة والشاملة أسسا حاسمة الأهمية للتنمية. كانت حقوق الإنسان في صميم أعمال الأمم المتحدة طوال الـ ٧٠ عاما الماضية، بدءا من ميثاق الأمم المتحدة في عام ١٩٤٥ إلى أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥.

ومع ظهور الجماعات الإرهابية مثل داعش، والتحديات المستمرة من جانب نظام كوريا الشمالية، واستمرار السخرة وغيرها من أشكال الرق المعاصرة، فإن ضرورة تنفيذ الأمم المتحدة لجدول أعمال قوي لحقوق الإنسان لم تكن أكثر إلحاحا أو استعجالا. إن أستراليا مرشحة لشغل مقعد في مجلس الأمم المتحدة لحقوق الإنسان للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠. هذه هي المرة الأولى التي يسعى فيها بلدي لانتخابه في تلك الهيئة. وأعتقد أن أستراليا سوف تجلب إلى مجلس حقوق الإنسان نفس النهج العملي القائم على المبادئ الذي تميزت به فترة عضويتنا في مجلس الأمن ٢٠١٣-٢٠١٤. وحال انتخابنا، سينصب تركيزنا على

الحل الوحيد الطويل الأجل لهذه الكوارث التي هي من صنع الإنسان هو حل سياسي - لوضع نهاية لهذه الصراعات.

لقد أكدت تجربة أستراليا الأخيرة كعضو في مجلس الأمن أن دور المجلس أكثر ضرورة من أي وقت مضى. ولا يمكن لمجلس الأمن أن يؤدي دوره إلا إذا كانت لديه الأدوات التي يحتاجها. ودور حفظ السلام أساسي. بالأمس، انضمت إلى الآخرين في التعهد بتقديم الدعم التشغيلي المجدد لنظام الأمم المتحدة لحفظ السلام. كانت عمليات النقل الجوي الأسترالية حيوية الأهمية لاستجابة الأمم المتحدة المبكرة في أزمة جنوب السودان. وقد تعهدنا الآن بتقديم طائراتنا من طراز غلوبمستر سي - ١٧ وهيركوليز سي - ٣٠ لمساعدة حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة في الاستجابة للأزمات عندما وحيثما نستطيع في المستقبل.

نحن ندرك أن الأمم المتحدة بحاجة إلى مزيد من الأدوات من أجل بناء السلام لمساعدة الدول الضعيفة على الخروج من الأزمات ومنعها من الانزلاق مرة أخرى في دوامة العنف والاضطرابات. وتتطلع أستراليا إلى المشاركة مع أنغولا في رئاسة المشاورات بشأن استعراض هيكل بناء السلام في وقت لاحق من هذا العام. نحن بحاجة إلى تعزيز هذا العنصر حاسم الأهمية في منع نشوب النزاعات.

كان الدرس الرئيسي الآخر من فترة عضوية أستراليا في المجلس هو أن المساعلة بالغة الأهمية في منع نشوب دورات العنف. وللمحكمة الجنائية الدولية دور حاسم ويتطلب منا الدعم. ولا تزال أستراليا مصممة على محاسبة أولئك المسؤولين عن إسقاط طائرة الخطوط الجوية الماليزية في رحلتها MH-17 في تموز/يوليه ٢٠١٤. هذا أدنى التزام علينا تجاه أسر من كانوا على متن الطائرة المشؤومة. ولن ندع حق النقض الروسي يعوق جهود البلدان الحزينة على فقد مواطنيها والمطالبة بالقصاص من مرتكبي هذا العمل الشنيع.

ولا نعتقد أنه ينبغي رفض أي خيار انتقالي. ينبغي تقييم جميع صيغ حل سياسي بواقعية واضحة. أستراليا ملتزمة بدحر الإرهاب بجميع أشكاله. نحن نتصدى لتحديات التطرف العنيف والمقاتلين الإرهابيين الأجانب، ونتصدى لأولئك الذين قد يستغلون انفتاحنا ونظم الاتصالات الحديثة لارتكاب العنف والترويج للإرهاب. إن الآثار الإنسانية للصراعات في سورية والعراق مدمرة. وأود أن أثني على البلدان المجاورة، الأردن ولبنان وتركيا، التي لا تزال تتحمل وطأة العبء الأكبر للأشخاص المشردين. وقدمت أستراليا مبلغ ٢٣٠ مليون دولار في صورة مساعدات إنسانية منذ بداية الصراع.

إن التدفقات الكبيرة للمشردين في أنحاء الشرق الأوسط وإلى أوروبا أثقلت إلى حد كبير قدرات الاستجابة. وفي هذه البيئة، سيسعى مهربو الأشخاص للكسب من تجارتهم الخطيرة والإجرامية. إن تصدي أستراليا الثابت لتهديب الأشخاص، وتعاونها المستمر مع شركائها الإقليميين، أنقذ أرواح الآلاف الذين لولا ذلك لسقطوا ضحية للوعود الزائفة لمهربي الأشخاص. كما يمكننا ذلك من توفير ملجأ لمن هم في أمس الحاجة إليه. واتساقا مع سجلنا على مدى عقود فيما يتعلق بإعادة توطين آلاف اللاجئين بشكل دائم، كان من دواعي سرور أستراليا أن تعلن في الآونة الأخيرة أننا سنعيد بصورة دائمة توطين ١٢٠٠٠ لاجئ آخر من سورية والعراق - مسجل لدى مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين - ولا سيما أولئك الذين من غير المرجح أن يجدوا دارا يعودون إليه. كما أعلننا عن تقديم تمويل قدره ٤٤ مليون دولار لدعم ٢٤٠.٠٠٠ شخص مشرد على الحدود.

إن المنظومة الإنسانية العالمية تجاهد لمواكبة الاحتياجات المتزايدة. على مؤتمر القمة العالمي للعمل الإنساني في أيار/مايو القادم أن يوفر على وجه السرعة نظاما إنسانيا يستجيب إلى مختلف أنواع الأزمات الإنسانية على نحو أكثر فعالية. إن

فهي تمثل حجر الزاوية في النظام الدولي القائم على القواعد؛ وهي تأكيد على القيمة التي نوليها للكرامة الإنسانية والأمل. وتفخر بريطانيا بالدور الذي اضطلعت به في ولادة هذه المنظمة. ونحن فخورون أيضاً، بعد ٧٠ سنة، بالدور الفعال الذي نقوم به في الشؤون الدولية، باعتبارنا العضو الوحيد في مجلس الأمن، لا بل الاقتصاد الرئيسي الوحيد في العالم، الذي يحقق كلا من هدف منظمة حلف شمال الأطلسي المتمثل بتخصيص ٢ في المائة للإتفاق على الدفاع وهدف الأمم المتحدة المتمثل بتخصيص ٠,٧ في المائة للإتفاق الإنمائي.

ولكن بعد مضي سبعة عقود، فإن الواقع اليومي لملايين الناس بعيد كل البعد عن المثل العليا المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة. وعلى الرغم من العمل التاريخي الذي أنجز في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، فإن أكثر من بليون شخص ما زالوا يعيشون بأقل من ١,٢٥ دولار في اليوم. وقد أدى انعدام الأمن والتطرف والتزاع في الشرق الأوسط إلى نزوح ملايين الناس من ديارهم، مما أوجد حالات طوارئ إنسانية على نطاق لم يسبق له مثيل. ولا يزال المزيد من الملايين يعيشون في ظل أنظمة حيث لا صوت لهم بشأن طريقة حكمهم، وحيث يحرمون من الحريات الأساسية ومن حقوق الإنسان.

وفي نفس الوقت، فإن النظام الدولي القائم على القواعد الذي يحافظ على السلام بين الدول، تقوضه الدول التي لديها استعداد لانتهاك السلامة الإقليمية للآخرين أو الإخلال بقرارات الحظر البالغة الأهمية بشأن استخدام أسلحة الدمار الشامل. وإلى جانب هذه التحديات، فنحن نواجه التهديدات طويلة الأمد لتغير المناخ ومكافحة الأوبئة العالمية ومقاومة الميكروبات للأدوية - التي يجب أن نتصدى لها اليوم بفعالية إذا أردنا ألا نعرض حياة الأجيال المقبلة للخطر.

ولكن في سورية والعراق، في مهد الحضارة الإنسانية، تواجه قيمنا الجماعية وإرادتنا من أجل العمل تحدياً مباشراً.

على جميع الدول تحمل مسؤوليتها عن حماية المدنيين من أخطر الجرائم الدولية. وعلى أعضاء مجلس الأمن مسؤولية خاصة عن القيام بذلك. وفي هذا السياق، نرحب بالمقترحات الرامية إلى تقييد استخدام حق النقض عندما ترتكب جرائم الفظائع الجماعية. أظهرت ولاية أستراليا في مجلس الأمن في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ أن الأعضاء المنتخبين يمكن لهم الاضطلاع بدور فعال وبناء. ولذا يسرني أن أعلن أن أستراليا ترشح نفسها للعمل مرة أخرى في مجلس الأمن في الفترة ٢٠٢٩-٢٠٣٠. نحن لا نقلل من شأن التحديات التي تواجهنا جميعاً. وبالمثل، ينبغي لنا ألا نهون من الفرص المتاحة.

ولا نزال على ثقة بأنه يمكننا بالعمل معاً، الوفاء بوعد الميثاق الدائم - للأستراليين ولمنطقتنا وللمجتمع الدولي. واليوم وبعد مرور ٧٠ سنة، فإن الجمعية العامة في الواقع هي المكان حيث تتجسد ضمائر شعوب العالم بأقوى تعبير.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد فيليب هاموند، وزير الخارجية وشؤون الكومنولث في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

السيد هاموند (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): منذ ما يقارب ٧٠ عاماً، عقدت أولى جلسات الجمعية العامة ومجلس الأمن في لندن. وكانت تمثل النقطة حيث اجتمع العالم كي يدير ظهره للحرب ويسعى إلى إضفاء الطابع المؤسسي على تحقيق السلام. وشرع أسلافنا، من خلال تلك العملية، ومن رماد الحرب العالمية الثانية، في السعي المشترك من أجل تحقيق السلام والتنمية والكرامة الإنسانية.

وقد نجحوا حيث فشلت عصبة الأمم. وأصبحت الأمم المتحدة، التي ازداد أعضاؤها من ٥١ عضواً عند إنشائها إلى ١٩٣ عضواً اليوم، تعبيراً قوياً معترف به عالمياً عن إرادتنا الجماعية للتوصل إلى حلول لأصعب التحديات التي نواجهها.

المستدام الوحيد لإنهاء معاناة الشعب السوري. ويجب علينا مضاعفة جهودنا من أجل بناء عملية سياسية مع المبعوث الخاص ستافان دي ميستورا، ومساءلة أولئك الذين ارتكبوا الجرائم خلال النزاع. والحركة الإيجابية بشأن هذه الخطة هي اختبار حاسم للأمم المتحدة. لقد تعطل إحراز التقدم في مجلس الأمن لفترة طويلة جدا. ولا بد لجميع الأطراف الآن، أن تضع المصالح الضيقة جانبا، وأن تتعاون من أجل مصلحة الشعب السوري ولإعادة التأكيد على قيم هذه المنظمة.

على الرغم من أن الأزمة في سورية هي أمر ملح - والتي يمكن أن نضيف إليها الأزمات في اليمن والصومال وليبيا - فإننا لا يمكن أن نتجاهل الحاجة إلى التحرك الآن لمنع نشوء التهديدات المستقبلية للأمن العالمي. ولن ينجح العمل الجماعي حقا إلا إذا قمنا بتحليل مشترك للأسباب الحقيقية للفقر والظلم، والصراع الذي يتغذى عليهما. ونحن بحاجة إلى فهم مشترك بأن المؤسسات القوية والشفافة والفعالة والاقتصادات المفتوحة والمجتمعات المفتوحة وسيادة القانون وانعدام الفساد هي الظروف التي ستسمح بازدهار التنمية على المدى الطويل وبالتالي الحد من العوامل المحركة التي تؤجج النزاعات. وهي تقدم ما أسماه رئيس الوزراء ديفيد كاميرون "الخيط الذهبي للتنمية"، وهي من الأمور الحيوية لنجاح أهداف التنمية المستدامة. ويجب على كل بلد، بطبيعة الحال، أن سلك طريقه الخاص نحو الازدهار. ولكن، بينما نقوم بمساعدة البلدان الأشد فقرا للتغلب على النزاع والفقر وعدم الاستقرار ورفع مستوى منحي التطور، فإن من مصلحتنا جميعا أن تكون هذه التنمية مستدامة على المدى الطويل.

والأساس لكل التنمية المستدامة هو الأمن. وبوصف المملكة المتحدة عضوا دائما في مجلس الأمن، فإنها تضع الأمن، كشرط مسبق للحكم الرشيد والمؤسسات القوية والتنمية الاقتصادية، في صميم نهجها. وهكذا، وكما تعهد رئيس الوزراء بالأمس،

وقد تسبب الشران التوأمان المتمثلان بنظام الأسد الإجرامي ووحشية تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش)، في معاناة الشعب السوري على نطاق لا يكاد يمكن تصوره. إن الأزمة الإنسانية وموجات اللاجئين الباحثين عن ملاذ في البلدان المجاورة وفي أوروبا، تبرز الحاجة الملحة لإنهاء الصراع وتمثل اختبارات كبيرة لإرادتنا.

وأود أن أشيد بالسخاء غير العادي لكل من تركيا ولبنان والأردن، الذين وفروا مأوى مؤقتة لملايين عديدة من اللاجئين، والذين قبلوا هذا الدور بصبر لسنوات. ويتعين علينا جميعا تقديم الدعم إليهم إذ يتحملون ذلك العبء، وضمان تمويل النداءات التي وجهتها الأمم المتحدة بشأن سورية تمويلا كاملا. وأنا فخور بأن المملكة المتحدة تقدم ثاني أكبر مساهمة، من أي بلد، للبعثة الإنسانية في المنطقة.

ونحن نعتبر أن من الأهمية بمكان السعي إلى دعم المشردين في أقرب مكان ممكن من ديارهم. لأنه سيكون هناك، بعد الأسد، سورية جديدة لكي يتم بناؤها، وستحتاج تلك البلد إلى الاعتماد على مواهب جميع أفراد الشعب السوري. ولكن الاستجابة الإنسانية وحدها غير كافية. ونحن نشاطر مسؤولية العمل على وضع حد للحرب الأهلية الدامية، وإيجاد عملية سياسية شاملة للجميع، والعمل معا من أجل سحق تنظيم الدولة ومحى إيديولوجيته المحرّفة عن وجه الأرض. وسوف تواصل المملكة المتحدة تأدية دورها بوصفها من الأعضاء القياديين في التحالف الدولي ضد تنظيم الدولة، بما في ذلك في شن المزيد من الضربات الجوية في العراق، أكثر من أي بلد آخر ما عدا الولايات المتحدة، مهما طالّت المدة اللازمة لتحقيق النصر في ما سيكون في نهاية المطاف صراع أجيال ضد الأيديولوجية الإسلامية المتطرفة التي تحركه.

ولكن هزيمة تنظيم الدولة في حد ذاته لن يحقق السلام في سورية. فالتسوية السياسية الشاملة للجميع هي السبيل

انبعاثاتها فقط في الداخل ولكن، كما أعلن رئيس وزرائنا يوم الاثنين فإنها ستزيد أيضا دعمها لتمويل المناخ الذي تقدمه للبلدان المعرضة للخطر، ليصل إلى ٩ بلايين دولار، على مدى السنوات الخمس المقبلة. ويجب أن نعمل على التوصل إلى اتفاق قوي وفعال في مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المقرر عقده في باريس خلال شهر كانون الأول/ديسمبر، على أساس التزامات واضحة من جانب جميع الدول بخفض الانبعاثات بشكل أكبر، والالتزام الجماعي بالحفاظ على الهدف المتمثل في الحد من ظاهرة الاحتباس الحراري على درجتين.

وبعد مرور سبعين عاما على الدورة الأولى للجمعية العامة، تقف الأمم المتحدة التي تضررت من جراء موجات الأزمات الدولية لكنها لم تنهقر، بكل فخر في قلب النظام الدولي. ولأكثر من سبعة عقود، اضطلعت بدور حاسم في معالجة كل التحديات التي واجهناها تقريبا. ويعد حاسما لنجاحها في المستقبل، تحقيق المزيد من التطور والقيام بالتغيير، والحفاظ على أهميتها في هذا القرن الحادي والعشرين. كما يجب على الأمم المتحدة السعي جاهدة لتمثيل الحقائق الجديدة في عصرنا مع مجلس الأمن بعد إصلاحه. ويجب أن يكون لديها أفضل قيادة ممكنة، مع نظام شفاف لاختيار الأمين العام المقبل. وهو، أو أبحراً على القول هي ربما؟ سيكون على رأس منظمة أكثر كفاءة، تضمن استخدام كل سنت تتلقاه من الدول الأعضاء، لإحداث أقصى أثر ممكن.

وبوصف المملكة المتحدة دولة عضوا مؤسسا في الأمم المتحدة، وكعضو دائم في مجلس الأمن، فإنها ستدافع عن خطة الإصلاح، وسنستمر في تعزيز المثل العليا التي تمثلها الأمم المتحدة. وقبل سبعين عاما، صمم جيل على تشكيل عالمه بشأن رؤية للسلام والأمن والقيم العالمية. ولا يزال اليوم، تحقيق تلك الرؤية في مجملها بعيد المنال، لكننا أثبتنا أنه عندما نعمل معا بشكل جماعي، فإننا نتمكن من اتخاذ خطوات كبيرة في اتجاه

ستقوم المملكة المتحدة باستئناف الاضطلاع بدور هام في تمكين عمليات حفظ السلام، ولا سيما في أفريقيا حيث ستدعم المملكة المتحدة الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي من أجل وضع حد لبعض أكثر النزاعات زعزعة للاستقرار في العالم، وهي النزاعات تؤدي إلى الهجرة الجماعية من جنوب السودان، وإدامة الجماعات الإرهابية في الصومال.

ولكن هناك حقيقة هامة أخرى يجب فهمها - لا يمكن أن يحقق الأمن داخل البلدان منافع النمو الاقتصادي إلا إذا كان يقابله أمن فيما بين البلدان. وما فتئت بريطانيا تعتقد أن الاستقرار الذي نسعى إليه في العلاقات بين الدول، يتحقق بشكله الأفضل من خلال إطار القوانين والمعايير والمؤسسات التي تشكل معا النظام الدولي المبني على القواعد الذي وضع بعد الحرب العالمية الثانية، والذي يقع ميثاق الأمم المتحدة في صميمه.

إن الأمر الأساسي في ذلك النظام هو أنه ينبغي للدول احترام السلامة الإقليمية والاستقلال السياسي لبعضها بعضا. وعندما تتحدى الدول تلك القواعد، يجب علينا جميعا أن نهب بسرعة وبشكل لا لبس فيه للدفاع عن الضحايا. ولذلك السبب، نقف إلى جانب الشعب الأوكراني. ويجب أن يكون للإجراءات غير القانونية والعدوان الذي تقوم به الدولة عواقب، أو سيتم تقويض النظام الدولي بشكل خطير. ونحن، في الأمم المتحدة، نصر أن يتم حل الخلافات والنزاعات في إطار القانون الدولي، وليس خارجه.

ويجب أن تمتد الإرادة الجماعية لمواجهة التهديدات التي تطال أمننا لتشمل التهديد المتعلق بتغير المناخ. فهو لا يمثل خطرا على البيئة وازدهارنا فحسب، بل على أمننا أيضا. وسنشعر جميعا بأثر ارتفاع مستوى سطح البحر، وارتفاع درجات الحرارة على الصعيد العالمي، الذي سيلحق ضررا أكبر بالعديد من البلدان الأكثر فقرا، وتلك التي لديها قدرة أقل على التكيف. لذلك، فإن المملكة المتحدة لن تخفف

”نلتقي اليوم، وقد مر على إنشاء منظماتنا العتيدة ٧٠ عاماً، انقضت في العمل الدؤوب بشأن تحقيق الأهداف النبيلة التي أنشئت من أجلها، ويحق لنا أن نهنئ أنفسنا على ما تحقق خلال هذه المسيرة الحافلة دون أن يغيب عنا ما يواجهه العالم من تحديات حساس في مجال السلم والأمن والتنمية المستدامة، ونأمل أن تسهم خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ في مواجهتها بشكل ناجح. وينبغي أيضاً أن نعمل جميعاً في إطار منظمة الأمم المتحدة على تخفيف أعباء المديونية التي تنقل كاهل بعض البلدان وتعيق نموها الاقتصادي، وتهدد استقرارها والسلم الاجتماعي فيها.

”إننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية نعمل باستمرار على تحقيق الرفاه لشعبنا من خلال المشاريع التنموية العديدة التي تنفذها الدولة بالتعاون مع القطاع الخاص، ومع شركائنا في التنمية. وقد حققت بلادنا في السنوات الأخيرة نتائج ملحوظة انعكست إيجاباً على مستوى عيش مواطنينا. فتم الحد من البطالة، والعمل على توسعة قاعدة الولوج إلى الخدمات الأساسية وتحسينها. وتحقيق نمو اقتصادي ملحوظ. وفي ميدان ترسيخ دولة القانون، عملت الحكومة الموريتانية على تقوية الجهاز القضائي، ودعم استقلاله واعتماد الشفافية في تسير الشأن العام.

”إدراكاً منا للتلازم بين الأمن والتنمية، وضعت بلادنا الاعتبارات الأمنية والتنمية في صدارة أولوياتها الوطنية، فعملت على بناء جيش جمهوري عصري مجهز بالوسائل الكفيلة بتأمين حوزتنا الترابية، ونفذت مشاريع عديدة في المناطق الأكثر فقراً، ووفرت الرعاية للفئات الأكثر هشاشة. وقد انعكست هذه السياسة إيجاباً على أمن الوطن والمواطن، ورسخت دعائم السلم الاجتماعي.

ذلك. ويجب علينا الآن أن نعقد العزم على إثبات أن الإرادة الجماعية؛ وأن ندرك بأن ذلك ليس فقط واجبنا الأخلاقي، ولكنه يصب أيضاً في المصالح الوطنية لنا جميعاً، من أجل مواجهة الأزمات الإنسانية الخطيرة، ولمعالجة أسباب الصراع والفقر وعدم الاستقرار، وتأييد النظام الدولي القائم على القواعد.

إن العالم مكان أفضل، لأن أسلافنا قاموا بتأسيس الأمم المتحدة، قبل ٧٠ عاماً. ومن خلال التمسك بقوة بمثلنا كدول أعضاء في الأمم المتحدة في مواجهة كل التحديات وكل الإغراءات، فإننا سوف نحافظ على تراثهم، وسنستمر في بناء أسس عصر أفضل، عصر السلام والأمل والكرامة للجميع.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة الآن لمعالي السيد حمادي ولد ميمو، وزير الشؤون الخارجية والتعاون في موريتانيا.

السيد ميمو (موريتانيا): يشرفني أن ألقى على مسامعكم خطاب فخامة رئيس الجمهورية الإسلامية الموريتانية السيد محمد ولد عبد العزيز، للدورة السبعين العادية للجمعية العامة للأمم المتحدة. وهذا نصه.

”يطيب لي باسم الجمهورية الإسلامية الموريتانية أن أتقدم إلى السيد ماغنز ليكتوفت، بأحر التهاني وأطيب التمنيات بمناسبة انتخابه رئيساً للدورة السبعين للجمعية العامة للأمم المتحدة. وكلي ثقة أن ما يتمتع به من حنكة وكفاءة وما تراكم لديه من تجربة طويلة، هو خير ضمان لحسن سير أعمال دورتنا الحالية ونجاحها. كما أتوجه بجزيل الشكر للأمين العام، السيد بان كي - مون على الجهود الجبارة التي ما انفك يبذلها خدمة للسلم والأمن الدوليين، وانهاجه سبيل الحوار وسيلة مثلى لمعالجة القضايا الدولية الراهنة.

ترابط الآن في مدينة بواكي في جمهورية كوت ديفوار الشقيقة، كما نستعد لإرسال كتبية مشاة قوامها أربع مائة وخمسون جندياً، ووحدة من قوات الدرك الوطني تتكون من مائة وأربعين عنصراً للمساهمة في استتباب الأمن في جمهورية إفريقيا الوسطى، استجابة لنداء الواجب تجاه أشقائنا الأفارقة، ودعمنا للسلام والأمن في قارتنا.

”تتابع الجمهورية الإسلامية الموريتانية بقلق شديد الأحداث الخطيرة في اليمن الشقيق. وفي هذا السياق نؤيد عملية إعادة الأمل، والجهود الجبارة التي يبذلها التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لإعادة الشرعية إلى اليمن الشقيق، ممثلة في الأخ الرئيس عبد ربه منصور هادي وحكومته، وتنفيذ كافة القرارات التي صدرت عن مجلس الأمن الدولي. وتتمنى أن تكلل جهود المبعوث الخاص للأمين العام للأمم المتحدة، من أجل إرساء السلام والأمن في هذا البلد الشقيق، بالنجاح والتوفيق.

”من جهة أخرى، فإن الحرب الدائرة على الأراضي السورية، وما نتج عنها من دمار، وقتل وتشريد للملايين، تدعونا جميعاً إلى دعم كافة الجهود الهادفة إلى الجمع بين الأطراف السورية حول طاولة المفاوضات لإيجاد حل سياسي لهذه الحرب التي طال أمدها، يجنب سورية الشقيقة مزيداً من الدمار ويحافظ على وحدتها الترابية.

”وفي نفس السياق ندعو الأشقاء في ليبيا إلى التوافق على حل سياسي يتوج بتشكيل حكومة وطنية تشرف على انتخابات نزيهة وشفافة تضع حداً للاقتتال الذي مزق ليبيا وجعلها ملاذاً للجماعات المتطرفة. ونحن على يقين من أن الروح الوطنية التي يمتاز بها الشعب الليبي

”ولم تتوقف مقاربتنا الأمنية التنموية عند هذا الحد، بل عملنا على إشاعة ثقافة الحوار والمجادلة بالتي هي أحسن مع الذين ذهب بهم التأويلات وسوء الفهم لمقاصد ديننا الحنيف، إلى سبل التطرف والتشدد، فناظرهم علماءنا الأجلاء بإشراف من الحكومة، وهو ما أعطى نتائج ملموسة أردنا تعميم فائدتها من خلال احتضان ندوة دولية تحت شعار: ثقافة السلم والاعتدال لمواجهة التطرف، تتبنى التجربة الموريتانية نموذجاً يحتذى.

”تعرض منطقتنا، منطقة الساحل الإفريقي، منذ عدة سنوات لانتشار شبكات الجريمة المنظمة، وعمليات تهريب المخدرات والأسلحة، والاتجار بالبشر عبر تهريبهم في أفواج المهجرة غير الشرعية، واحتجازهم رهائن، إضافة إلى المنظمات المتطرفة التي تحترب الإرهاب وتهدد الأمن في المنطقة بأسرها.

”لمواجهة هذه التحديات، عملت موريتانيا مع أشقائها في تشاد، والنيجر، ومالي، وبوركينا فاسو على إنشاء تجمع دول الساحل الخمس الهادف إلى إيجاد إطار تنموي وأمني ينسق مقدرات البلدان الأعضاء في سبيل تعزيز الأمن والاستقرار، والعمل على تحقيق التنمية المستدامة التي تنشدها أجندة ما بعد ٢٠١٥. ونشمن في هذا الصدد تعيين مبعوث خاص للأمين العام للأمم المتحدة مكلف بقضايا المنطقة. وهو ما ييسر بتعزيز التعاون بين مجموعة دول الساحل الخمس والمجموعة الدولية للعمل على القضاء على الإرهاب والجريمة المنظمة، ووضع قواعد للتنمية المستدامة.

”إن الجمهورية الإسلامية الموريتانية، وعياً منها بأهمية حفظ السلم والأمن الدوليين، بادرت بالتنسيق مع الأمم المتحدة، إلى المشاركة في عمليات حفظ السلام التي تنبناها المنظمة، فشاركنا بوحدة من الحرس الوطني

للألفية، وتستعد للانخراط في أهداف خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ (القرار ١/٧٠).

”إن إفريقيا بإمكاناتها الاقتصادية الهائلة ووزنها الديموغرافي لجديرة بأن تحظى بمقعد دائم في مجلس الأمن، وهو ما نطالب من هذا المنبر بتحقيقه في أسرع وقت.

”إن أفضل السبل لتحقيق السلم والأمن هي إشاعة ثقافة السلام وقيم التسامح بين الشعوب والحضارات والأمم ونشر العدل بين الناس. كما أن بقاء قضايا عالقة منذ أمد بعيد دون أدنى أفق للحل واتساع الهوة بين الفقراء والأغنياء واختلال البنية الاقتصادية العالمية، كل ذلك ساهم في ازدياد بؤر التوتر وانتشار ظاهرة التطرف والإرهاب.

”إننا في الجمهورية الإسلامية الموريتانية نرفض كافة أشكال الإرهاب، بقدر ما نتشبه بقيمنا الإسلامية السمحة التي تنبذ العنف والتطرف والغلو، وتدعو إلى التسامح والإخاء، ونعتقد أن من واجب الأسرة الدولية أن تجد وسيلة ناجعة لاستئصال الإرهاب من جذوره وتخفيف منابعه.

”إن الوفاء بالالتزامات التي قطعها المجتمع الدولي على نفسه إبان إنشاء هذه المنظمة الموقرة، لن يُنجز إلا إذا تحقق الحد الأدنى من العدالة في توزيع الثروة وتم دعم جهود التنمية في البلدان النامية من أجل توفير الظروف المناسبة للعيش الكريم في كنف الحرية والمساواة. بذلك، يمكن تحقيق الأهداف النبيلة التي من أجلها أنشئت منظمة الأمم المتحدة.“

رفعت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.

وقادته سيدفع في هذا الاتجاه لتقوم دولة القانون في ليبيا وينعم الشعب الليبي الشقيق بالسلم والأمن.

”لم يزل الصراع العربي الإسرائيلي مصدرا للعداء وتهديدا للسلم والأمن الدوليين في منطقة من العالم شديدة الحساسية والحيوية. فعلى الرغم من القرارات الدولية العديدة، والمفاوضات المستمرة منذ عقود، لم يتوصل الطرفان إلى صيغة للحل النهائي تضمن حقوق الشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية. إننا ندين الاستيطان والإجراءات الأحادية التي تعرقل عملية السلام، كما ندين الحصار الظالم المفروض على قطاع غزة وما يسببه من معاناة لأبناء الشعب الفلسطيني الشقيق.

”نعاني قارتنا الأفريقية حملة تحديات على المستوى الاقتصادي والأمني. فلم تحقق برامج التنمية العديدة التي نُفذت بالتعاون مع الشركاء في التنمية الأهداف المرسومة لها، وإن حققت بعض النجاح. فلا تزال المشاكل المتعلقة بالفقر والمرض وسوء التغذية تستنزف موارد العديد من البلدان الأفريقية.

”وقد كان انتشار مرض إيبولا في بعض بلدان غرب أفريقيا دليلاً على النقص الحاد في مجال مكافحة الأوبئة والتصدي للأمراض. ورغم ما تحلت به تلك البلدان من شجاعة، وما بذلته البلدان الأفريقية والمجموعة الدولية من مساعدات سخية أوقفت انتشار المرض، فإن الحاجة لا تزال ماسة إلى إيجاد منظومة صحية متطورة ومتكاملة تحمي المواطنين من الأمراض والأوبئة الفتاكة. يضاف إلى ذلك بؤر النزاع العديدة التي تمزق القارة وتعيق تطورها. ورغم كل هذه التحديات، أفلح العديد من البلدان الأفريقية في مقارنة تحقيق الأهداف الإنمائية